

دور النظام والمؤسسات المالية الإسلامية في حماية الاقتصاد العربي من الأزمات المالية العالمية*

د. محمود حامد محمود عبد الرازق

قسم الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة جنوب الوادي
جمهورية مصر العربية

مقدمة:

تعتبر الأزمات الاقتصادية بصفة عامة، والأزمات المالية والنقدية والمصرفية بصفة خاصة من السمات الرئيسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي. ولما كانت معظم الاقتصادات العالمية في الوقت الراهن، وبعد انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي، قائمة بصفة أساسية على تطبيق آليات ونظريات وأسس ذلك النظام الاقتصادي الرأسمالي، فقد ترتب على ذلك أن أصبحت معظم دول العالم معرضة بين الحين والآخر لتلك الأزمات وما يترتب على ذلك من آثار تقع في معظمها ضمن الآثار السلبية.

وفي ضوء تنامي موجة البعث الإسلامي، فيما يتعلق بالدراسات والتطبيقات الاقتصادية للنظام الاقتصادي الإسلامي لاسيما منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فقد طرح وفرض النظام الاقتصادي الإسلامي نفسه بقوة على مستوى التطوير والمبادئ والأسس النظرية، وفي نفس الوقت على مستوى التطبيقات العملية والتنظيمات المؤسسية، وذلك في الأنظمة الاقتصادية الفرعية الثلاثة المتمثلة في الآتي:

1- النظام التجاري الدولي. 2- النظام النقدي الدولي. 3- النظام المالي الدولي.

كما أن الدول الإسلامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، تعتبر ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، وتتفاعل مع مجريات العولمة الاقتصادية بفروعها الثلاثة. ومع ارتفاع درجة الانفتاحية لمعظم الدول الإسلامية والدول العربية على الاقتصاد العالمي، كان من الطبيعي أن تتأثر تلك الدول بما يحدث من أزمات اقتصادية على المستوى العالمي، مبعثها الخصائص والتصرفات الخاصة بالنظام الرأسمالي ورجال الأعمال والمؤسسات الرأسمالية في الدول الغربية.

ولقد كانت الجوانب المالية النقدية والمصرفية في الدول الإسلامية والعربية من أكثر الجوانب تأثراً بالأزمات المالية والمصرفية العالمية. ولقد شجع ذلك تلك الدول، لاسيما في ظل ضعف قدرة النظام الرأسمالي على مواجهة تلك الأزمات، أن تبحث في ثنايا فكرها الاقتصادي، وأن تفتش في مدى جدوى تطبيق، والتوسع في تطبيق وتفعيل النظام الاقتصادي الإسلامي بفروعه الرئيسية الثلاثة (النظام التجاري الإسلامي، النظام المالي الإسلامي، النظام النقدي الإسلامي) حتى يمكن تجنب الآثار السلبية أو على الأقل تحجيم تلك الآثار وحصرها في أضيق الحدود وذلك بالاستعانة بأدوات السياسة الاقتصادية التي يوفرها ذلك النظام، والتي تعتبر مبنية Built In وموجودة في هيكل هذا النظام. فهل من الممكن أن يوفر النظام المالي الإسلامي البديل الجيد لينقذ العالم من ويلات الأنظمة الاقتصادية الوضعية بصفة عامة والنظام الاقتصادي الرأسمالي بصفة خاصة؟ إن هذا يمثل المشكلة الرئيسية والمعضلة الحقيقية أمام قدرة النظام المالي الإسلامي على مواجهة ذلك، كما سيتضح عند عرض مشكلة الدراسة.

* تم تسلم البحث في أكتوبر 2011، وقُبل للنشر في ديسمبر 2011.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسية لهذا البحث، في ما يواجهه العالم من أزمة مالية عالمية أطاحت بالعديد من المؤشرات الاقتصادية لمعظم دول العالم بما فيها الدول الإسلامية وكثير من الدول العربية. وأمام مسئولية النظام الاقتصادي الرأسمالي عن معظم أسباب تلك الأزمة، اتجهت الأنظار صوب الأنظمة الربانية والتشريعات الإلهية، والتي تتمركز في معظمها في النظام الاقتصادي الإسلامي، وتتمحور حول تفعيل النظريات المالية الإسلامية من خلال مؤسسات مالية ومصرفية تطبق ذلك النظام، وذلك للفكاك من تلك الأزمة الحالية من ناحية، وتجنب تكرارها في المستقبل على مستوى الدول الإسلامية بصفة عامة، والعربية بصفة خاصة من ناحية أخرى.

إن استقراء الماضي الاقتصادي في العصور المبكرة من الدولة الإسلامية، عندما كانت تطبق آليات النظام المالي الإسلامي (مؤسسة الزكاة - بيت المال - تحريم الربا - صيغ الاستثمار الإسلامي كالمربحة والمضاربة والمشاركة وغيرها - تشجيع الادخار وتحريم الاكتناز.. إلخ) يبرز وبوضوح مدى نجاح ذلك النظام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك العصور لاسيما منذ اتساع الدولة الإسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ومرورا بالفترات الفتية في ظل الخلافة العثمانية في القرن التاسع عشر.

وعندما تعرضت الخلافة العثمانية للسقوط والانحيار في الربع الأول من القرن العشرين (1917) عقب الحرب العالمية الأولى، اجتمعت الدول الأوروبية في اتفاقية سايسبيكو، لتقسيم تركة الدولة الإسلامية المنهارة، حيث كانت هناك دول من نصيب إنجلترا، ودول دخلت ضمن المستعمرات الفرنسية، وثالثة في إطار إيطاليا، تحولت معظم الدول الإسلامية إلى دويلات ومستعمرات تابعة للدول الغربية الرأسمالية، لذلك اضطرت تلك الدويلات إلى التخلي عن تطبيق النظام الاقتصادي المالي الإسلامي، وولت وجوها شطر الأنظمة الاقتصادية الغربية الرأسمالية، وبعضها أعجبته الطفرة الاشتراكية مما دفعه ذلك لتبني النظام الاقتصادي الاشتراكي.

ولما انقشع الظلام، وتحررت الدول الإسلامية ومنها الدول العربية من الاستعمار، مع تنامي حركات التحرر الوطني التي انتشرت في الدول النامية عموماً. وفي منتصف القرن العشرين، بدأت تلك الدول الإسلامية والعربية تحاول تدعيم تحررها، السياسي والعسكري بنوع من التحرر الاقتصادي، فبدأ بعضها في تبني أنظمة اقتصادية ذاتية ومحاولة إحياء آليات النظام الاقتصادي الإسلامي لاسيما في مجال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ولكن يلاحظ أن فكرة تفعيل آليات النظام المالي الإسلامي بدأت في معظمها بمجهودات فردية وتبنتها تنظيمات اقتصادية خاصة لفئة من الباحثين ورجال الأعمال، ومن هنا نشأت فكرة تأسيس البنوك والمؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية.

فرضية البحث:

يقوم البحث على الفرضية التالية: "إن تفعيل آليات النظام المالي الإسلامي على المستوى التطبيقي في مجالات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بالتركيز على الأدوات الاقتصادية الإسلامية المتنوعة، يقلل من ظهور الأزمات المالية في الدول العربية والإسلامية، وفي نفس الوقت يمتص معظم الآثار السلبية للصدمات الناتجة عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية خاصة النظام الرأسمالي".

هدف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة اختبار مدى صحة الفرضية السابقة. كما أن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية التي يسعى البحث لتحقيقها والتوصل إليها. إن من بين هذه الأهداف الفرعية:
- معرفة الأبعاد المختلفة للأزمات المالية، وعلاقات التأثير والتأثر بين النظام المالي العربي والنظام المالي الغربي.
 - الإلمام بمفهوم وأبعاد وآليات عمل النظام المالي الإسلامي، والتطبيق الفعلي له داخل مؤسساته، مدى الانتشار الدولي، والثقل العالمي للتمويل الإسلامي.
 - الإلمام ببعض الآراء المؤيدة للتمويل الإسلامي، ليحل محل آليات التمويل في النظام الرأسمالي دائم التعرض للأزمات.
 - الإلمام بمدى قدرة النظام المالي الإسلامي على حل مشاكل التمويل في البلاد العربية والإسلامية.

منهج البحث:

لما كان موضوع البحث له أبعاد متعددة، منها ما يتعلق بالأطر الفكرية للنظام الاقتصادي خاصة النظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الاقتصادي الإسلامي، فضلاً عن تغطية الأبعاد التطبيقية والمؤسسية لتلك الأنظمة لاسيما المؤسسات المصرفية، فإنه، والحال كذلك أصبح من المنطق اتباع المنهج التحليلي القائم في أجزاء منه على استقراء الواقع، بما فيه من أزمات مالية، ومحاولة إسقاط ذلك على النظام المالي الإسلامي لدراسة وتحليل، ومن ثم استنتاج واستنباط مدى قدرة ذلك النظام وفق الأدوات المالية المبنية داخل هيكله الأساسية، ومفعلة بواسطة مؤسساته على النقيض من الآثار السلبية المتولدة من تلك الأنظمة الاقتصادية الوضعية لاسيما النظام الرأسمالي.

الدراسات السابقة:

مع تكرار تعرض النظام الرأسمالي للأزمات المالية، وفي نفس الوقت تنامي الاتجاهات نحو التفكير في طريق ثالث (بالطبع بعد انهيار النظام الاشتراكي) ليكون بديلاً عن تلك الأنظمة، يتقادى عيوبها، ويضيف لها الكثير من المزايا. لقد انتقلت آراء الكثير من المتخصصين سواء المنتمين للنظام الاقتصادي الإسلامي أو النظام الرأسمالي، إلى جدوى تفعيل آليات النظام المالي والإسلامي بأدواته المتباينة ومؤسساته المتنوعة. ومن ثم ظهرت بعض الدراسات التي تحاول تحليل الأزمات المالية العالمية، وطرح الحلول لها وجهة النظر الإسلامية، ومن هذه الدراسات:

- 1- دراسة القصاص (2010). 2- دراسة جمال عبد العظيم (2008). 3- دراسة الببلاوي، وعمر (2008).

خطة البحث:

سيتم عرض هذا البحث في ثلاثة مباحث بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

1- المبحث الأول: الإطار النظري للأزمة المالية العالمية (سبتمبر 2008).

2- المبحث الثاني: النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي.

3- المبحث الثالث: دور النظام المالي الإسلامي في مواجهة الأزمة.

المبحث الأول - الإطار النظري للأزمة المالية العالمية (سبتمبر، 2008):

1-1- مقدمات الأزمة المالية العالمية:

ظهرت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظاهرة العولمة التي تمثلت في التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات بين مختلف دول العالم. لقد ثبت أن العولمة بالشكل الذي طبقت به كانت - وما زالت - تصب في مصلحة الدول الغنية وضد مصلحة الدول الفقيرة ومن بينها معظم الدول العربية والإسلامية. ففي ظل العولمة ازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقراً بحيث أصبح 20% من سكان العالم (الأغنياء) يحصلون على 80% من الدخل العالمي (عبد السلام، 2006: 50)؛ (عبد العظيم، 2008).

وفي السنوات الخمس الأخيرة التي سبقت الأزمة (2003-2008) حدث تراكم في رأس المال على المستوى العالمي، انعكس على الزيادة الضخمة في حجم تدفق الاستثمار والتجارة، والتوسع الضخم في الائتمان الدولي، والتدفق النقدي والديون العامة والخاصة. وفي هذا يؤكد البعض على أن الاندماج العالمي، دعمته العولمة وذلك بصفة أساسية من خلال التوسعات المالية Financial Expansions (الشرقاوي، 2002)؛ (Carl et al., 2000).

أما عن خط مسار الأزمة، فيبدو من كل ما ورد حولها من أخبار أنها تسير بشكل متشعب ومتسع وممتد على المستوى الجغرافي من ناحية، وعلى مستوى الجوانب والمتغيرات الاقتصادية من ناحية ثانية. كما أن تطورات الموقف تشير بأنها تسير في شكل حلقات حلزونية مفرغة تتشابه كثيرا مع الحلقات المفرغة للفقر وللتخلف التي ساد الحديث عنها في النظريات الاقتصادية في بداية السبعينيات، مما يعطى انطباعاً بأنها تأخذ العالم كله لتسير به إلى الخلف وكأنها تخترق الحجب الزمانية الماضية بوضع العالم كله في أحداث بؤس ماضية. ويبدو من تصريحات المسؤولين في أكثر دول العالم تقدماً أن تلك الأزمة ستكون أطول عمراً واستمراراً من كل الأزمات الاقتصادية التي مضت والتي كان أطولها زمناً وأكثرها أثراً هي الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام 1929، حيث استمرت حتى عام 1933 أي لنحو أربع سنوات كاملة. إن الأزمة المالية العالمية الحالية من المتوقع أن تمتد إلى عام 2011، بل ويرى البعض إنها من الممكن أن تستمر تداعياتها إلى عام 2016. بل وربما تقضي تلك الأزمة إلى حرب عالمية ثالثة - بدأت بالفعل مقدماتها - يحدث من خلالها تنفيس للمخاوف المكبوتة والمنقائمة، ويترتب عليها الكثير من الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية على مستوى العالم (فهيمى، 2010: 52)؛ (المناعي، 2010)⁽¹⁾.

ولكن هل هناك إمكانية نظرية، ووسيلة علمية لإجراء عملية أو وصفة فكرية أيديولوجية كبرى تمكن من التقارب بين الأنظمة الاقتصادية، بحيث تأخذ في الاعتبار الجوانب الإيجابية والسلبية البارزة في كل أيديولوجية، بالإضافة إلى الخبرة التاريخية المتمثلة في ممارسة كل من الفكر الاشتراكي والفكر الرأسمالي. إن الإجابة هنا تشير إلى حتمية التوصل إلى الطريق الثالث البديل (البلاوي؛ وعمر، 2008)؛ (العوضي، 2002).

والطريق الثالث The Third Way ليس مجرد نظرية جديدة لإحداث نوع من التآليف الخلاق بين إيجابيات الاشتراكية وحسنات الرأسمالية، بل الأهم من ذلك، هو حركة سياسية نشطة، أطلقها مجموعة من المفكرين تحاول إيجاد

(1) هذا، ويتوقع الخبراء أن تبقى تداعيات الأزمة قائمة طوال عامين بعد ظهورها. كما توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD امتدادها إلى النصف الأول من عام 2010. كما أشار التقرير النصف سنوي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2008. أن العالم يقف على حافة كساد اقتصادي بسبب الأزمة المالية والتي من المستبعد أن تنتهي قبل 2010. إن المتأمل الآن، ونحن في النصف الثاني من 2011، يجد أن الأزمة لا زالت مستمرة حتى الآن وأن تداعياتها تلاحق القطاعات الاقتصادية على المستوى العالمي سواء في الدول المتقدمة صاحبة المنشأ لتلك الأزمة، أو في الدول النامية، وربما تستمر هذه الأزمة لأكثر من 4 سنوات في المستقبل.

مخرج يتقادي عيوب النظامين الاشتراكي والرأسمالي، وفي نفس الوقت يعمل على التوسع في مزاياهما والاستفادة من مكاسبهما بعد إجراء عمليات تحويل وتعديل لهما (يس، 1999: 134)؛ (الخضراوي، 1988)⁽¹⁾.

لقد نتج عن العولمة وتطبيق تلك الأنظمة أنه خلال الثلاثة عقود الماضية فإن 2.3 بليون نسمة صاروا تحت خط الفقر، والغالبية العظمى منهم بالدول النامية بما فيها معظم الدول العربية والإسلامية. وعلى الرغم من أن الدخل الإجمالي العالمي بلغ 23 تريليون دولار، فإن نصيب الدول النامية لا يتعدى 20%، على الرغم من أنها تحتوي على 80% تقريباً من إجمالي سكان العالم (Khor, 2001)؛ (عبد الرازق، 2005)؛ (عبد السلام، 2006: 55-60)⁽²⁾.

1-2- الأزمات والاختناقات المالية السابقة:

في ضوء سيادة الرأسمالية المالية تحت مظلة العولمة، عمت الأزمات المالية Financial Crisis. حيث تبين أن 95% من رأس المال يتم المضاربة به بهدف الحصول على عوائد سريعة للمستثمرين، مما أدى إلى توسيع مخاطر عدم الاستقرار بالنسبة للأسواق على مستوى العالم. إن عدم الاستقرار هذا أدى إلى الأزمة المالية في شرق آسيا في أواخر التسعينات وشبه الانهيار للاقتصاد المكسيكي، وعدم استقرار الأسواق الدولية على أثر الاعتداءات الإرهابية بالولايات المتحدة، ومؤخراً الأزمات المالية وانهيار أسواق الأسهم في الشرق الأوسط وخاصة السوقين السعودي والإماراتي اللذين فقدوا أكثر من 50% من قيمتهما. وليس لدي الليبرالية الجديدة إجابة أو إجابات شافية، فيما عدا الاستجابة وتلقي الصدمات والانصياع لشروط صندوق النقد الدولي (فرانيسيس، 1993: 24-29)؛ (الشحات، 2005)؛ (عبد السلام، 2006: 130-135).

وفي خضم تلك الأزمات المتتابعة، أصبح لمعارضتي السوق الحر صوت مسموع. حقا، كما كتب محرر مجلة النشرة الشهرية Monthly Review، أن الجولة الحالية من الأزمات التي يعيشها الاقتصاد العالمي بسبب الرأسمالية الغربية تمثل فرصة سانحة لأحياء الفكر الماركسي (رضا عبد السلام، ص 130).

إن الاقتصاد الرأسمالي يعايش الآن أزمات الكساد، وهو يعيشها بشكل دوري، إن أزمات الرأسمالية الأخيرة كان مرجعها مالي، أي رأس المال المالي، وأن كانت الأزمات التي ضربت شرق آسيا مرجعها الظاهري هو أنها أزمات مالية، إلا إنها في الحقيقة تعود إلي رأس المال العيني وفائض الإنتاج، وزيادة تكديس رأس المال في ظل وجود فجوة طلب عالمي، هذا ناهيك عن الاعتبارات الأخرى التي ترجع الانهيار إلى التلاعب بأسواق تلك الدول تحقيقاً لأغراض معينة من جانب كبار رجال المال في العالم ذوي الأصل اليهودي (David Menaui, Monthly Review).

(1) الطريق الثالث كاصطلاح، تم تداوله منذ استخدمه البابا بيوس الثاني عشر أواخر القرن 19 حينما دعا لطريق ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية. ومن وقتها، شاعت مصطلحات شبيهة لعل أقربها تاريخياً هو حديث هارولد ميلان عن الطريق الوسط، وإن كان توسع في استخدامه مؤخراً تواني بلير رئيس الوزراء الإنجليزي السابق، والرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون في بداية الألفية الجديدة، تحت ما يسمى رأسمالية السوق الحر والدولة الاجتماعية Market Economy and a Socialist State.

(2) إن النظام الرأسمالي ملى بالمتناقضات، فمثلاً إذا قلنا أن التعليم الأساسي لكل سكان الكوكب يتكلف بليون دولار في العام، فإن هذا المبلغ يعد تافهاً إذا ما قورن بالـ 8 بليون دولار التي تنفق سنوياً في الولايات المتحدة على مستحضرات التجميل وإذا كانت إقامة شبكة مياه نقية صحية لكل جزء في العالم قد يكلف بليون دولار، فإن 11 بليون دولار تنفق في أوروبا وحدها على الأيس كريم سنوياً. وإذا قدر أن الرعاية الصحية تكلف العالم 13 بليون دولار، فإن عشرات المليارات من الدولارات تنفق سنوياً فقط في أوروبا والولايات المتحدة على الوجبات الخفيفة. وعندما تحصل الحيوانات في الدول الصناعية على أشربة وأغذية أفضل من تلك التي يحصل عليها معظم أبناء الجنس البشري في الدول النامية، عندها يمكن أن نجزم بأن هناك خطأ ما واضح في عملية التوزيع العالمي للثروة في ظل النظام الرأسمالي الغربي الذي يعمق ذلك التفاوت في توزيع الثروات.

لقد كتب (روبرت جيلبن، 2000) عن تحديات الرأسمالية مع اقتصاد القرن الحادي والعشرين، إن الاستمرار في تحركات رؤوس الأموال دون تنظيم عادل سيمثل الآلية التي سيدمر بها النظام الدولي الحر نفسه بنفسه خلال تناقضاته الداخلية، لاسيما وأن رياح ذلك التدمير بدأت تهب من عمق الرأسمالية وأكبر دولها في العصر الحالي وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

إن العالم الرأسمالي، بمراكزه المتقدمة وأطرافه المتخلفة، يعيش منذ بداية السبعينيات من القرن المنصرم، وحتى الآن في أزمة كبيرة، أعادت إلي الأذهان بقوة ذكريات أزمة الكساد الكبير. فهناك بعض القواسم المشتركة بين الأزميتين، مثل شدة وطأتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وصعوبات المواجهة، فضلا عما رافق الأزميتين من انهيار مواز في بعض تيارات الفكر الاقتصادي الرأسمالي وصعود تيارات اقتصادية جديدة. فقد رافق أزمة الكساد الكبير انهيار المدرسة الكلاسيكية وصعود المدرسة الكينزية، ثم بعد ذلك صعود المدرسة الفريدمانية.

أن درس الرئيس الذي يمكن للرأسمالية أن تتعلمه من كساد العشرينات، وأزمات التسعينيات وتلك التي وقعت منذ مطلع الألفية الجديدة والأزمة المالية الحالية 2008، يتمثل في أن استقرار القطاع المالي يمثل العنصر المحوري والحاكم في منع عملية التدمير الذاتي في عالم رأس المال الحر. إن الرأسمالية العالمية هي نظام تاريخي لا يعرف الاستقرار، فهو نظام اتفق عليه بواسطة الدول الصناعية المتقدمة منذ 50 عامًا، وكانت الجات ومن بعدها منظمة التجارة وصندوق النقد والبنك الدولي هي الآليات لتصميم ذلك النظام ولتسهيل توسعه والمساهمة في إدارته لصالح الدول الرأسمالية (عبد الخالق، 2009)؛ (عبد السلام، 2006: 130)؛ (Solimano, 2000).

إن الدراسات تبرهن على أن الرأسمالية العالمية اليوم لا تزال مفعمة بالاختلال أكثر من أي زمان مضى. فمنذ منتصف التسعينيات تعددت الأزمات المحلية والإقليمية في اليابان وشرق آسيا وروسيا والبرازيل وحالة الكساد في الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي، فقد أصبحت مسألة وقت لا أكثر، حتى تضرب الصدمات المقبلة النظام الرأسمالي بأكمله (عبد السلام، 2006: 180)⁽¹⁾.

هذا وبالنسبة لهذه الأزمة - الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 - فقد بدأ الانهيار في القطاع المالي ثم السلعي ومن ثم الركود والبطالة في جميع قطاعات الاقتصاديات الأمريكية والأوروبية، وتوالى الانهيارات حتى وصلت إلى المستعمرات الاقتصادية - إن صح التعبير - في العالم الثالث نظرًا لارتباطها الوثيق بالدول المستعمرة من المنظور الاقتصادي (شحاتة، 2008).

إن الأزمة العالمية التي يمر بها العالم في هذه الآونة وإن كانت بدأت كأزمة مالية في سوق النقد بأزمة قروض الرهن العقاري، إلا أنها ليست أزمة عارضة خاصة بسوق النقد أو المال، وإنما هي أزمة بنيوية ناتجة عن سيادة الاحتكار وعن

(1) وتأكيدًا للرأي السابق، لاحظ البعض أن الدراسات المختلفة تؤكد كلها على أن النظام الرأسمالي يدخل في غمار أزمة كبرى كل 30 أو

40 عام تقريبًا وذلك على النحو التالي: أ- الأزمة العالمية عام 1837. ب- الأزمة العالمية عام 1879.

ج- الأزمة العالمية عام 1929. د- الأزمة العالمية عام 1978. هـ- الأزمة العالمية عام 2008 حتى الآن. وتاريخيًا أيضًا، إذا كانت التوسعات في السبيلة المالية دفعت الاندماج العالمي للأمام، فإن الانكماشات التالية في السبيلة أدت بالعولمة إلى نهاية غير متوقعة. فقد سمحت الأموال السهلة Easy Money للمستثمرين الحصول على امتيازات استعدادهم لتحمل المخاطر، كما أن الأصول التي تكونت بارتفاع قيم الأموال جعلت الاستثمارات الجديدة - في المنهج الحر - خلف التوسع السريع في السوق مسألة لا يمكن إيقافها. وعندما تغيرت الظروف، ارتدت الأموال القادمة من المراكز المالية، فاندفع المستثمرون لجذب أموالهم بعيدًا عن المشروعات الخطرة وتوجيهها نحو أصول آمنة. قيدت البنوك من شروط الإقراض كما رفضت، منح ائتمان جديدة، فانهارت قيم الأصول، فحدثت الكارثة أو الأزمة المالية الأخيرة 2008.

السياسات النقدية والمالية للدول المتقدمة والتي لا يمكن أن تؤدي ثمارها في ظل هذا الاحتكار (خاصة بعد تدويله عن طريق الشركات دولية النشاط)، وكذلك السياسات المتعلقة بالأجور والأسعار والتي أصبحت هي الأخرى تعاني من تحكم نقابات العمال التي عادة ما تفرض الأجور بعيداً عن آلية السوق (القصاص، 2010: 8).

أما عن آلية ظهور الأزمة، فمن المعروف أن الركود يترتب عليه نقص السيولة، ومن المعلوم أن نقص السيولة يجعل البنوك تقبض يدها على منح الائتمان وبالتالي يرتفع سعر الفائدة وينخفض الاستثمار، وتبدأ الشركات في الاستغناء عن العمالة، فتبدأ مشكلة البطالة في الظهور. وما أن يصل الاقتصاد إلى هذا الوضع حتى تبدأ بوادر عدم الثقة في الظهور وتسود روح التشاؤم في كافة جنباته مما يدفع رؤوس الأموال إلى الفرار من سوق النقد خوفاً من فقدان السيولة في البنوك، ويواكب ذلك انهيار في سوق الأوراق المالية حيث يتخلص الجميع من الأسهم والسندات التي تعبر عن المراكز المالية للشركات المنهارة. ومع هذا الانهيار يبدأ الأفراد في البحث عن ملاذات آمنة لنقودهم فلا يجدون سوى شراء العقارات والذهب والأصول الحقيقية التي لا تلبث هي الأخرى أن ترتفع أسعارها بصورة خيالية، ويغدو بالتالي الاقتصاد اقتصاداً ريعياً بدلاً من أن يكون اقتصاداً إنتاجياً، وينخفض الاستثمار ويتم تسريح العمال ويبدأ الركود ومن ثم البطالة جنباً إلى جنب مع التضخم، ومن ثم ينشأ ما يسمى بالتضخم الركودي (أرنولد، 1992).

أما عن وجهة نظر الفكر الاقتصادي في الأزمات المالية العالمية، يرى أصحاب المذهب "النقدي" وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" أن هذه الأزمات التي لازمت الاقتصاد الرأسمالي المعاصر سببها السياسات التوسعية المالية والنقدية المصاحبة لتطبيق النموذج الكينزي (حشاد، 2009).

كما أنا الشركات دولية النشاط والتي تعد أهم صور الاحتكار الرأسمالي الدولي في العصر الحديث تعتبر أحد أسبابها. إن نشاط هذه الشركات يقوم على تكريس الاحتكار في الدول النامية التي تقوم بالاستثمار المباشر فيها، بالرغم من أن ذلك الاستثمار قد يمثل عامل إغراء لهذه الدول باعتباره مقدرة داخلية على الإحلال محل الواردات. ولكن سلبيات هذه الشركات تتمثل في أنها تعمل على تحطيم واستبعاد الشركات المحلية المنافسة لها وذلك عن طريق ما يسمى "بالانتزاع" أو "الاندماج". لقد حذر (Kaufman, 2001) من تبعات الاندماجات المتزايدة والمتوقعة خلال الحقب القليلة القادمة خاصة في القطاع المالي. فلقد أعطى بعض الأمثلة لما حدث بالفعل. فقد كانت البنوك العشر الكبرى بالولايات المتحدة تستحوذ على 19% من الإيداعات بالبنوك التجارية، ولكن تلك النسبة بلغت أكثر من 40% خلال عام 2000، مما يؤكد المزيد من عمليات الاندماج التي أفضت إلى شكل أو آخر من أشكال احتكار القلة (Oligopoly) (عبد الله، 2007: 20) (Kaufman, 2001).

إن معدلات التركيز تلك سوف تزداد بشكل سريع خلال تلك الحقبة وهي تضم أنشطة مثل البنوك والتأمين، والبنوك الاستثمارية والتجارية وإدارة الأسهم والأصول المالية. كما أن الاندماج في القطاع المالي مليء بتعارض المصالح، حيث أنه يقلل من خيارات المقترضين والمستثمرين. خاصة وأنه داخل كل اندماج من تلك الاندماجات يحاول كل خبير اقتصادي وضع الجانب السلبي لنشاط تلك الشركات في أضيق الحدود وعلى غير الحقيقة⁽¹⁾.

إن زيادة التركيز المالي سوف يؤثر بعمق على نشاط السوق ذاته. ولما كان هناك القليل من المعارضة السياسية والحكومية لعمليات التوحيد والاندماج، كما أن البنوك المركزية لم تتحرك لمواجهة تلك المشكلة، ترتب على ذلك أن اختفت

(1) وخير مثال ما حدث من شركة إنرون الأمريكية من فضائح أدت إلى سجن مديرها لخمس عشرة عاماً في نوفمبر 2006.

المؤسسات المالية متوسطة وصغيرة الحجم مع بقاء القلة من المؤسسات الكبرى ذات المراكز الاحتكارية الكبيرة. إن انهيار تلك المؤسسات المالية سيخلق أزمة مديونية يترتب عليها إضعاف هيكل الائتمان⁽¹⁾.

كما أن الاقتصاد الرأسمالي بوضعه المرتكز على سعر الفائدة لابد وأن يصاب بدورات اقتصادية. فضلاً عن أن التحليل الكينزي يفترض ثبات المتغيرات الاقتصادية مثل الفن الإنتاجي ونمط التوزيع السائد وسعر الصرف، ناهيك عن أنه تحليل قائم على الفترة القصيرة، حيث أنه في الفترة الطويلة تؤدي السياسات المالية والنقدية إلى عكس ما هو مرغوب منه نظراً لأثر التوقعات من ناحية، وتأثير فترات الإبطاء من ناحية أخرى (القصاص، 2010: 243)⁽²⁾.

أما عن الحلول والمعالجات، فلقد لجأت بعض الدول إلى تخفيض سعر الفائدة مثلما فعلت اليابان (التي خفضت أسعار الفائدة في بنوكها إلى 2.5%)، ثم واصلت التخفيض في سعر الفائدة ليصل إلى صفر % كما أعلنت ذلك يوم الخامس من أكتوبر الماضي (2010) كما خفضت بريطانيا أسعار الفائدة في بنوكها لتصل إلى 1.5%. كما تم تخصيص اعتمادات مالية كبرى يمولها دافعو الضرائب لزيادة السيولة المالية المتاحة مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية التي زادت قيمة المخصص في أواخر يناير 2009، إلى ما يقرب من واحد تريليون دولار أمريكي.

1-3- تأثير النظام المالي العربي بالنظام المالي الرأسمالي:

إن من مظاهر هذا التأثير، وذلك الارتباط الذي يصل أحياناً وفي بعض القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاعات المالية إلى حد التبعية الاقتصادية المرفوضة، ارتفاع حجم الأموال العربية المودعة في بنوك أمريكية وفي الدول الأوروبية خاصة في البورصات وفي العقارات. وما من شك فإن حركات الإفلاس المتتالية للبنوك الغربية، والتصدعات والانهيارات المتتالية لبورصاتها تعني ضياع الكثير والكثير من الأرصدة العربية المستغلة والموظفة في تلك البنوك والبورصات. لقد خسرت الدول العربية جراء تلك الأزمة أكثر من 2.5 تريليون دولار (مرسي، 1986).

(1) لقد كتب سميث منذ أكثر من 200 عام مضت، في عهد لم تكن الأسواق المالية متطورة مقارنة بالوضع القائم الآن، رأي يعبر عن نفاذ بصيرته لقد قال "ينبغي على الدولة ألا تعطي أية احتكارات لأحد عليها أو تشجع خلق العديد منها كلما أمكن. بهذه الطريقة فإن الآثار السلبية للخطأ في توقعات القلة من البنوك سوف تشتت داخل النظام الحر بأكمله، وبالتالي لن تكون هناك خسائر كبرى"، إن هذا يؤكد أن الأزمات المالية التي تحدثها الأسواق المالية ومؤسسات الوساطة المالية هي بمثابة المسئول الأكبر عن الانهيارات المالية والاقتصادية التي يحدثها النظام الرأسمالي في جانبه المالي.

(2) أما فيما يتعلق بزمان ظهور واندلاع الأزمة، ففي منتصف سبتمبر من عام 2008 المنصرم، اعتلى الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" إحدى المنصات الرسمية في بلاده، ليعلن بأن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تعاني من أزمة اقتصادية طاحنة، وبأنه قد تقرر تخصيص 750 مليار دولار أمريكي لتمويل خطة (إنقاذ) للاقتصاد الأمريكي الذي بدأت تتأثر كافة قطاعاته الاقتصادية سواء السلعية أو الخدمية. كما فوجئ العالم بعد ذلك بتصريحات مجموعة دول الاتحاد الأوروبي بعد اجتماع طارئ لها بأنها تعاني من ذات الأزمات الاقتصادية وتؤكد في الاجتماع الأول لها بذلك المناسبة بضرورة إعادة النظر في الرأسمالية المالية، ثم تعلن في اليوم التالي تصريحاً أشد وطأة بضرورة إعادة النظر في الرأسمالية العالمية بقيادة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وتوالت تصريحاتها بعد ذلك بضرورة تدخل حكوماتها بتمويل خطط إنقاذ لاقتصادياتها.

لقد بدأت الأزمة الجارية المعلن عنها يوم الاثنين 2008/9/15 في الولايات المتحدة الأمريكية. إذا فهي أزمة أمريكية الصنع، وغربية الموطن، ورأسمالية الفكر، وليبرالية المذهب، ولها ثلاثة أبعاد هي:

- سوق الرهن العقاري - سوق الأوراق المالية - المصارف والبنوك
ويعتبر الخبراء المختصين أن هذه الأزمة تعد، ولهم الحق في ذلك، بأنها أسوأ أزمة اقتصادية مر بها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وخطرت انهيار مالي واجهته الدول الغربية، وأكبر انتكاسة حقيقية للنظام المالي الغربي.

وفيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية في العالم العربي، فتشير الإحصائيات إلى التدني النسبي لنصيب أمريكا والدول الغربية من المعاملات التجارية العربية استيراداً وتصديراً. وعلى الرغم من تركيز المعاملات التجارية العربية مؤخراً مع الدول الآسيوية، إلا أن ذلك ينطوي على مخاطر غير مباشرة لأن تلك الدول الآسيوية تعتمد في معاملاتها التجارية وغيرها بالدرجة الأولى على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي.

1-4- الآثار على الدول العربية:

بالطبع تأثرت الدول العربية بالأزمة الاقتصادية؛ نتيجة تبعية الأسواق العربية للاقتصاد الغربي والأمريكي، ووجود كم ضخم من الودائع العربية والخليجية خاصة في البنوك الأمريكية والأوروبية. إضافة إلى الخسائر العربية المباشرة نتيجة امتلاك أسهم وحصص كبيرة في العديد من المؤسسات المالية والبنوك الأمريكية والأوروبية المنهارة (الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، 2008).

1-4-1- تأثير الدول العربية المعتمدة على البترول:

وهي تلك الدول التي يعتبر البترول مصدر الدخل الرئيسي لها، مثل دول مجلس التعاون الخليجي. لقد أدى انخفاض البترول لديها من حوالي 150 دولاراً للبرميل في شهر يوليو 2008، إلى حوالاً 34 دولاراً للبرميل في ديسمبر من نفس العام، إلى معاناة هذه الدول من تأخر في معدلات النمو الاقتصادي، مما سيؤثر بالتالي على موازنتها العامة المستقبلية نتيجة ما حدث من اختلال في موارد الدخل القومي لها. كذلك سيتأثر حجم التجارة الخارجية بها نتيجة انخفاض الاستثمارات الخارجية.

ومما لا شك فيه أن استثمارات هذه الدول في الخارج لا بد وأن تتأثر سلباً نتيجة تعثر المؤسسات المالية في أمريكا، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن خسائر الاستثمارات العربية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليار دولار. كما قدرت الاستثمارات العربية بالخارج 2.4 تريليون دولار. وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد، ولكن معظمها يعود لدول الخليج، وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، ومدى تأثر هذه الجهة بالأزمات، هذا بخلاف تأثيرها نتيجة انخفاض قيمة الدولار مقارنة باليورو والين الياباني وغيرها من العملات. ومن المتوقع عدم تأثر مستوى معيشة الفرد ما دام سعر البترول سيزيد على حاجتهم، ولكن مع استمرار الأزمة؛ وفي وقت تنتهي فيه الفوائض التي كانت تدخر للأجيال القادمة وبانت تستهلك حالياً فسوف يكون تأثر دول الخليج عميق، ومؤثراً في نفس الوقت على مشاريع التنمية بها.

ونظراً لتأثر اقتصاديات الدول المصدرة للبترول بشدة على أثر انخفاض البترول بهذه الصورة الكبيرة، فقد سعت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك OPEC" إلى تخفيض المعروض منه في مبادرة منها للمحافظة على قيمته من الانهيار، فقررت تخفيض إنتاجها بمقدار 1.5 مليون برميل بدءاً من نوفمبر 2008 (النجار، 2009: 94)⁽¹⁾.

1-4-2- تأثير الدول العربية غير المعتمدة على البترول:

إن تأثر هذه الدول سوف يكون متوقفاً على حسب علاقتها التجارية بالعالم الخارجي واعتمادها عليه، سواء في المساعدات الأجنبية أو الواردات، سيكون سلبياً نتيجة انكماش السياحة، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج، وتراجع المستثمرين الأجانب في السوق المالية وفي سوق العقارات، بخلاف تأثر بورصاتها بما حدث من انهيار في البورصات العالمية، ومن أهم هذه الدول مصر وتونس والأردن.

(1) وذلك وفقاً لقرار أجمع عليه المؤتمر الاستثنائي الذي عقدته المنظمة بمقرها بالعاصمة النمساوية فيينا في 24 أكتوبر 2008 بعد اندلاع الأزمة بشهر تقريباً.

1-4-3- الآثار السلبية على أسواق المال العربية:

يمكن القول أن تأثر أسواق المال العربية بهذه الأزمة أمر مؤكد وذلك بسبب الترابط بين الأسواق المالية العربية والسوق الأمريكي، فضلا عن ارتباطها بالأسواق المالية الأوروبية.

فلقد سيطر الهبوط منذ اللحظة الأولى على معظم الأسواق العربية حيث هبطت الأسعار والمؤشرات بمعدلات مرتفعة خلال الأيام التي أعقبت الأزمة، وبقيت دون المستوي مع وجود بوادر تؤكد أن الأوضاع بداخل الأسواق العربية تحتاج إلى بعض الوقت (ربما سنوات) حتى يستعيد المستثمرون ثقتهم. ففي سوق الأسهم السعودي تراجعت الأسعار بمعدلات مرتفعة، كما تراجع المؤشر العام. وفي البحرين انخفضت أسعار الأسهم بسبب تراجع معنويات المتعاملين تأثرا بالأزمة وتراجع المؤشر العام لبورصة البحرين وتراجعت أسعار الأسهم هناك.. وهكذا في معظم الدول العربية التي بها أسواق مالية صاعدة وشبه صاعدة.

تلزم هي الآثار المباشرة والسريعة (قصيرة الأجل جدا) التي أحدثتها الأزمة في أسواق المال العربية لما تتمتع به من حساسية شديدة للتغيرات الحادثة في أسواق المال العالمية بصفة عامة وأسواق المال الأمريكية بصفة خاصة. ومن المؤكد أن الاستثمارات العربية تأثرت بالأحداث الأمريكية. فهناك تقديرات تشير إلى أن خسائر المستثمرين من الخليج تصل إلى مئات المليارات من الدولارات.

لم تنج الأسواق الخليجية من هذا الانحدار أيضا. فعلى سبيل المثال تراجعت أسهم السوق السعودية إلى المستوي الأدنى في ستة أشهر. كما تراجعت أسواق أبي ظبي ودبي وقطر والبحرين. ولم تكن معظم الأسهم التي أصابها تدهور شديد في الخليج لها علاقة بالأنشطة العقارية، بل إنها مرتبطة بالاستثمارات البتر وكيماوية، أي بسلع تقع ضمن قطاع التجارة الخارجية. لقد حدث تراجع في الاستثمار الأجنبي في دبي وأبي ظبي حيث بلغت قيمة التراجع في الاستثمارات الأجنبية في دبي وأبي ظبي خلال 10 أسابيع حوالي 10 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر الماضي 2009⁽¹⁾.

هذا، ويبرهن البعض على جذب جانب من الأموال العربية العائدة من الدول الغربية بعد الخسائر التي منيت بها هناك في الدول الغربية صاحبة المنشأ لتلك الأزمة. إلا أن ذلك مرهون بمدى الجاذبية التي يتيحها مناخ الاستثمار العربي المتخيم بالمشكلات المحلية سواء في طول فترة إصدار التراخيص النهائية للمشروعات أو ضعف التمويل المصرفي أو البيروقراطية أو تدني مستوى العمالة. إلى جانب منافسة دول أخرى للبلاد العربية في اجتذاب الأموال العربية أبرزها الدول الآسيوية حيث اتجه جانب كبير من الأموال العربية إلى الدول الآسيوية قبل احتدام الأزمة (عبد الحميد، 2010: 240-247)⁽²⁾.

(1) بحسب ما ذكره رئيس مجموعة الأصول في بنك المشرق. وفي هذا الصدد يقول "روبرت زوليك" رئيس البنك الدولي: "أن الأزمة المالية العالمية تهدد بأن تصبح أزمة إنسانية في العديد من الدول النامية ما لم تتخذ إجراءات هادفة لحماية الأفراد المهددين بالتأثر منها"، كما وأضاف "زوليك": "في الوقت الذي يركز فيه العالم على إنقاذ البنوك وخطط التحفيز يتعين أن لا ننسى أن الفقراء مهددون بصورة أكبر إذا اهتزت اقتصادياتهم"، ومن ثم "يتعين أن لا تدفع الشعوب الأفريقية ثمن الأزمة التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية".

(2) وفي دراسة وتحليل لخمس أزمات مصرفية، منها ثلاث حدثت بالولايات المتحدة وكولومبيا والمكسيك، أشارت البيانات التي شملت حوالي 40000 بنك على مدى 8 سنوات إلى أن أهم مؤشرات الإنذار المبكر لتلك الأزمات كانت كما يلي:

- التزايد الشديد في القروض المتعثرة.
- استمرار حالات التدهور السريع في نسب رأس المال لهذه البنوك، هي مؤشرات تنذر بالإعسار وتعد دلائل واضحة على زيادة احتمال تعرض البنك إفلاس وشيك.
- كما أن التحويلات في هيكل ميزانيات البنوك، تعد علامة إنذار مبكر أكثر من البيانات المتعلقة بالخسائر التي حدثت بالفعل.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك فئة أخرى غير الفقراء تأثرت بالأزمة، وفقدت الكثير من أموالها وانتقلت من مستوى دخل معقول ووضع مالي مستقر إلى مرحلة الفقر وهم "صغار المستثمرين". فبعض المستثمرين ومن يستثمرون مدخراتهم البسيطة هم غالبًا الطرف الأكثر تضررًا من الأزمات المالية خصوصًا تلك التي تقع في سوق تداول الأسهم حيث تكمن المخاطر العالية. فمن المعروف في الدول النامية أن غالبية المتعاملين في سوق الأسهم هم صغار المستثمرين الذين يرغبون في تحسين أوضاعهم المالية.

إن انتهاج سياسات وطنية وإقليمية تقلل الارتباط والتبعية من جانب الدول والأسواق للأسواق المالية العالمية ولصندوق النقد الدولي خاصة أمر لا بد منه. إن تأثر الدول النامية بالأزمة العالمية هو بالدرجة الأولى تأثر "تبعية" للاقتصاد الغربي الرأسمالي وليس تأثر "منشأ" أو "موطن" لمسببات الأزمة المالية.

ولما كانت أصابع الاتهام بشأن الأزمة تشير إلى المؤسسات النقدية الدولية، فقد رفضت الدول الانصياع لمطالب تلك المؤسسات، ويمكن تأكيد رفض الدول لسياسات صندوق النقد الدولي من خلال كلمة المملكة العربية السعودية أمام قمة مجموعة العشرين في نوفمبر 2008، حيث أكدت على أنها تخطو خطوات كبيرة في اتجاه التوسع في الإنفاق الحكومي لمواجهة الأزمة المالية، على الرغم من مخالفتها لسياسات صندوق النقد الدولي الانكماشية⁽¹⁾.

إن فشل المؤسسات الدولية المناط بها تحقيق الاستقرار المالي والنقدي العالمي، في تحقيق ذلك، وفي نفس الوقت إفلاس النظام الرأسمالي الغربي على مواجهة تلك الأزمات، قد كرس من أهمية الأنظمة البديلة والتي من أهمها النظام المالي الإسلامي بمؤسساته المختلفة للاضطلاع بدوره في مواجهة تلك الأزمات العالمية من ناحية، وتجنب حدوث تلك الأزمات على المستوى العربي عند تطبيقه من ناحية أخرى.

1-4-4- التبعية الاقتصادية العربية:

إن الدول العربية لم تزل تعاني أمراض التبعية الاقتصادية والتبعية الغذائية والتبعية العلمية والتكنولوجية والثقافية. وزد على ذلك التبعية السياسية التي لم تعد معالمها خافية على أحد. فالتبعية تعني في نهاية المطاف تعطيل الإرادة الوطنية وتغليب إرادة الأطراف الخارجية، ومن ثم العجز عن اتخاذ قرارات تخدم المصالح العربية والقومية. وإعادة تحديد أدوارها من خلال مشاريع مختلفة كالشراكة الأوروبية والشرق أوسطية ومناطق التجارة الحرة وغيرها (عبد الخالق، 1990).

ويرى البعض إن النموذج الرأسمالي للتنمية في طبيعته الليبرالية الجديدة غير قابل للنجاح في الدول العربية، وذلك لسببين رئيسيين: الأول، يتعلق برأسمالية النموذج. فلا توجد في الدول العربية طبقة رأسمالية منازرة لتلك الطبقة التي قام

- وجود اختلاف في هيكل آجال استحقاق أصول وخصوم البنوك.

- حدوث تحولات مفاجئة وكبيرة في معدلات التبادل التجاري وأسعار الفائدة العالمية.

لقد أسفرت مجهودات صندوق النقد والبنك الدوليين عن وضع برنامج لتقييم القطاع المالي (FSAP) بالاعتماد على مؤشرات رئيسية للتقييم، حيث بدأ تطبيق هذا البرنامج عام 1999 على نحو (12) دولة، وازداد عدد الدول المطبقة له تدريجياً حتى بلغ حالياً (53) دولة، منها (10) دول متقدمة و (43) دولة نامية وفي مرحلة التحول الاقتصادي.

(1) لقد جاء في كلمة الملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية أمام هذه القمة حيث قال: "... وبدورنا سنستمر باتخاذ السياسات الاقتصادية الضرورية ليواصل اقتصادنا النمو، والعمل على ضمان ذلك، سنواصل تنفيذ برنامج الاستثمار الحكومي بالإنفاق على المشاريع والخدمات الأساسية، وتعزيز الطاقة الاستيعابية، حيث نتوقع أن يتجاوز برنامج الاستثمار للقطاعين الحكومي والنفطي الـ 400 مليار دولار خلال الخمس السنوات القادمة. كما أننا مستمرون بالتنسيق مع الدول العربية فيما ينبغي عمله لضمان تخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة على منطقتنا. كما سنستمر بالقيام بدورنا في ضمان استقرار السوق البترولية، وفي مساعدة الدول النامية بالتعاون مع المجتمع الدولي، لضمان عودة الانتعاش والنمو الاقتصادي العالمي".

النمو الرأسمالي على أكتافها في الدول المتقدمة خلال المراحل الأولى لتقدمها. أما السبب الثاني فيتعلق بليبرالية النموذج. فسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي توصي بها الدول المتقدمة الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، ليست هي السياسات التدخلية والانتقائية والحمائية التي مكنت هذه الدول من إنجاز العبور التاريخي من التخلف إلى التقدم. فهذه الدول تتادي بالليبرالية، وهي أكثر ما تكون بعدًا عنها.

بالإضافة لما سبق، يؤكد أستاذ اقتصاديات التنمية "Erick Thornback" أنه بالرغم من اعتقاده بأن للعولمة منافع محتملة لمن ينخرط فيها، إلا أنه يجب ألا ينظر إلى العولمة على أنها بديل لإستراتيجية وطنية للتنمية، وأنه لا يكفي أن تقوم الحكومات بدور نشط في تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال وتفكيك القيود الإدارية على اقتصادياتها، ثم تنتظر أن تتدفق عليها ثمار توافق واشنطن، وأن تدفعها آليات السوق على طريق التنمية السريعة. بل إن على الحكومات - في رأيه - أن تقوم بدور نشط في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية وكذلك لمواجهة الآثار السلبية للعولمة، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل (Thornback, 2005).

إن النسبة الكبرى من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر (في المتوسط حوالي 66%، أي الثلثين) تذهب إلى الدول المتقدمة. ومن جهة أخرى فإن نصيب الدول النامية يتركز في عشر دول، ويذهب أكثر من نصف هذا النصيب (56.3%) إلى عدد قليل من الدول في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا (UNCTAD, 2004).

ويرى البعض أن "الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحل محل التنمية الذاتية، بل إن وجود قطاع صناعي ديناميكي وتنافسي هو الذي يجب الاستثمار فيه، لأنه عالي النوعية، ويسمح للدولة المضيفة بجني منافع أكبر من هذا الاستثمار" (Lall, 1995).

أن التعويل على الاستثمار الأجنبي في إحداث نقل فعلي للتكنولوجيا ليس له سند حقيقي على أرض الواقع، ولذا فلا غني للدول النامية عن بناء قواعد وطنية للعلم والتكنولوجيا، وذلك من أجل امتلاك أحد العناصر الجوهرية لبناء القدرات التنافسية ولتحقيق تنمية متوافقة مع الوفرة النسبية لعنصر العمل من جهة أولى، ومن أجل امتلاك قدرة حقيقية على استيعاب وتطويع التكنولوجيا الأجنبية من جهة ثانية، ومن أجل إرساء أسس راسخة للاعتماد على الذات من جهة ثالثة (العيسوي، 2009: 92).

وفي هذا الإطار فمن المتوقع أن تواجه بعض الدول العربية - وبصفة خاصة دول الخليج - بعض العقبات في التكيف والتلاؤم مع ما فرضته الأزمة المالية العالمية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقد يرجع ذلك إلى السياسات التسعيرية لمنظمة الأوبك (OPEC) وسياسات الدعم الحكومي للاستثمار، ومشروعات التوازن الاقتصادي مع الشركات الغربية، وتشوهات هيكل وسياسات التجارة الخارجية. إن نصيب الدول العربية في الحصول على درع البطولة في المنافسة الدولية من هذه الميادين؛ سيتوقف على كفاءة الأداء، ومدى قدرتها على تحقيق الميزة التنافسية Competitive Advantages وليس توفر شروط الميزة النسبية Comparative Advantage.

كما تعاني السياسات الاقتصادية في معظم الدول العربية عمومًا من عدم الاستقرار، والوضوح في اتخاذ القرار، أو الخضوع لضغوط خارجية لإصدار قرارات معينة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التوافق والتناسق بين سياسات مواجهة الأزمة المالية العالمية، وطريقة اتخاذ القرار الاقتصادي الموحد في الدول العربية بشكل عام لمواجهة تداعيات تلك الأزمة (وايت، 2000).

بالإضافة لما سبق، فإنه لا تزال سياسات الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول العربية في مراحلها الأولى. كما أن الهياكل الاقتصادية العربية تعاني من تشوهات ناتجة عن التطورات المتضاربة في مراحل سابقة. كذلك تعاني الصناعات العربية من عدم القدرة على مجابهة المنافسة، وذلك لعدم مساهمتها للتطورات التكنولوجية من ناحية، واعتمادها على الدعم والحماية في طور النشء من ناحية أخرى. ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع حدوث تضارب بين قوة الاقتصاد العربي والتشوهات التي أصابت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية.

وواقعياً تشكل التجارة العربية البينية نسبة ضئيلة من مجمل التجارة العربية، حيث تمثل نسبة الصادرات العربية البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية حوالي 8% في المتوسط سنوياً، بينما تمثل نسبة الواردات العربية البينية نحو 9% من إجمالي الواردات العربية. إن الدول العربية تسبح في بحر من استيراد المواد الغذائية.

كما يضيع جزء مهم من ثروة البلدان العربية من النفط والغاز نتيجة التخلف العلمي والتقني لهذه البلدان التي تضطر لدفع جزء مهم من احتياطاتها النفطية للشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب والاستكشاف والحفر والاستخراج والتكرير والتسويق للإنتاج العربي من النفط والغاز الطبيعي. حيث أنه، وبرغم التغيرات التي حدثت في طبيعة العقود المبرمة بين شركات النفط والدول العربية عن العقود القديمة، فإن العقود الحديثة ما زالت تمنح الشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما، حصة كبيرة من الموارد العربية من النفط والغاز.

وعلى سبيل المثال، تقضي اتفاقيات التنقيب عن النفط والغاز في مصر، باقتسام الإنتاج بين مصر والشركات الأجنبية العاملة في أراضيها، بحيث تحصل هذه الشركات على 40% من إجمالي إنتاج النفط والغاز من الحقول التي اكتشفتها في مصر، مقابل ما تحملته من أعباء أثناء الاستكشاف والتطوير والإنتاج، كما تحصل على نصيب إضافي مقابل ما تحملته من مخاطر أثناء عمليات الاستكشاف. إن هذا يعني ببساطة أن قسماً كبيراً من الموارد العربية من النفط والغاز يذهب إلى الشركات الأجنبية المنتمية لبلدان أجنبية، لا شيء إلا لأن الكثير من الدول العربية متخلفة في تكنولوجيا استكشاف واستخراج البترول والغاز الطبيعي، وتعتمد على شركات بلدان أخرى في استكشاف وإنتاج النفط والغاز. كما تعتمد الشركات الوطنية في الكثير من البلدان العربية على عمالة فنية وماهرة من بلدان أجنبية (عمر، 2008).

هذا، ويعد نزيف الأموال العربية للخارج في صورة استثمارات مباشرة وغير مباشرة وودائع مصرفية تخرج من البلدان العربية المصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ودول شرق وجنوب شرق آسيا، أسوأ نمط لاستغلال ريع الثروة النفطية أو بالأحرى إهدار إيرادات هذه الثروة الناضبة. وتقوم البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط بتوظيف قسم مهم من الإيرادات النفطية خارج الوطن العربي إجمالاً، بما يخرجها من معادلة تحقيق التطور الاقتصادي وتوظيف العمالة في داخل الدول العربية المصدرة للنفط، أو في أي دولة في المنطقة العربية. إن هذه الإيرادات كان يمكن أن تحدث تحولاً هائلاً في اقتصاديات المنطقة العربية بأسرها، وفي مستوى تشغيل قوة العمل وفي مكافحة الفقر، وفي تحديث وتنويع هياكل الاقتصاديات والصادرات العربية بصفة عامة.

إن العمالة الأجنبية التي تشكل الغالبية الموجودة في الدول المصدرة للنفط، تحول قسماً من دخولها إلى خارج الوطن العربي، بما يعني نزحاً لقسم من إيرادات النفط والغاز للخارج أي خارج الوطن العربي، ويخرج هذا القسم من معادلة توظيف إيرادات تصدير النفط والغاز في القضاء على البطالة والفقر في المنطقة العربية وبالتالي يؤثر تأثيراً سلبياً على كفاءة الاقتصاد العربي.

1-4-5- تأثير الأزمة على السيولة المحلية والميزان التجاري العربي:

سوف تؤدي الأزمة إلى آثار معاكسة على عمليات التنمية في الدول العربية وتتسبب في حدوث ركود في السوق العربي والذي يعتمد بشكل كبير على التدفقات الاستثمارية. كما أن الأزمة المالية العالمية لها تأثيرها السلبي على السيولة المحلية وذلك فيما يتعلق بالعائدات النفطية وعائدات قطاع السياحة في الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على هذه القطاعات، بجانب الدخول الريعية الأخرى مثل دخل قناة السويس في مصر، وكذلك تحويلات العاملين بالخارج سوف تتأثر سلباً بالأزمة المالية، وبالتالي سوف تتأثر السيولة المحلية في الدول العربية بتلك الأزمة سلباً، ومن ثم لابد من استمرار جهود إصلاح القطاع المصرفي في الدول العربية وذلك في إطار السياسة الهادفة إلى زيادة كفاية رؤوس أموال البنوك لتنماشى مع معايير لجنة بازل الدولية بخصوص الملاءة المالية، مع ضرورة تفعيل النظام المالي الإسلامي من خلال وضع دوراً أكبر للمؤسسات المالية الإسلامية (شحاتة، 2008).

كما أن تأثير الأزمة المالية على الميزان التجاري العربي خاصة الدول غير البترولية من المتوقع أن يكون سلباً، وخصوصاً ميزان التجارة غير المنظورة والمرتبطة بتحويلات العاملين في الخارج والدخل من السياحة نتيجة لتأثر السياحة بالأزمات المالية في بلادهم، كما حدث تقلب في الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية نتيجة انسحاب الأجانب واتجاههم إلى دولهم، بجانب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

1-4-6- التأثير على التضخم والبطالة في الوطن العربي:

يلاحظ استمرار ارتفاع التضخم في البلدان العربية في ظل الأزمة المالية. أما عن معدلات البطالة السائدة في البلدان العربية، فإنها من أعلى المعدلات في العالم التي تقيس البطالة الإجبارية السافرة والفنية والاحتكاكية. فضلاً عن أن الدول العربية تعاني من البطالة غير المحسوبة في المعدلات الرسمية مثل البطالة المقنعة والبطالة الاختيارية. وتشير بيانات الجامعة العربية إلى أن عدد العاطلين في البلدان العربية قد بلغ نحو 15 مليون عاطل، بما رفع من معدل البطالة في إجمالي الدول العربية إلى 15% من قوة العمل المحتملة في تلك البلدان. وهذا المعدل المرتفع للبطالة في البلدان العربية، يشكل إهداراً لطاقة عنصر العمل، من جهة، ويشكل من جهة أخرى، تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعي، ويوفر أرضاً خصبة لنمو التطرف السياسي والعنف الجنائي. فالبطالة ليست مجرد تعطيل لأحد عناصر الإنتاج، ولكنها تعطيل لأهم عناصر الإنتاج وأكثرها فعالية، فضلاً عن أن طبيعته الإنسانية تجعل لتعطله أبعاداً سياسية واجتماعية، وليس مجرد البعد الاقتصادي فقط، الذي تعد معالجته أسهل من معالجة الأبعاد السياسية والاجتماعية للتعطيل.

ونظراً لعدم وجود آلية رسمية لإعانة العاطلين من قبل الدولة في معظم الدول العربية، فإن التعطل يعني انحذار المتعطلين إلى هوة الفقر المدقع، ويعني أيضاً زيادة معدل الإعالة، حيث لا يكون أمام المتعطلين سوى الاعتماد على عائلاتهم بما يعنيه ذلك من تزايد الاضطرابات الأسرية والصراعات على الملكيات والميراث بصورة ساهمت في إحداث الكثير من الشروخ في البنية المتماسكة للأسرة العربية.

1-4-7- الآثار السلبية على شركات التأمين والطيران والسياحة العربية:

هناك مجموعة من الخسائر والأضرار التي منيت بها شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك بسبب التزامها بضرورة دفع التعويضات للشركات وجميع الجهات والأفراد الذين تأثروا بهذه الأزمة. ويضاف إلى ذلك تعرض هذا الشركات إلى مزيد من الخسائر في المستقبل؛ بسبب التحول من شراء أسهم هذه الشركات بعد تأثرها إلى شراء أسهم شركات أخرى، وخاصة شركات البترول التي رجح البعض احتمالات ارتفاع أسعار منتجاتها بعد انخفاضها في المستقبل.

كما أن هناك مجموعة من الآثار التي تعرضت لها شركات الطيران والسياحة في مختلف دول العالم العربي بسبب هذه الأزمة، وتراجع أعداد المسافرين لفترة قد تطول حتى يعود الاطمئنان والهدوء إلى العالم. وهذه الآثار من الممكن أن تتزايد في المستقبل في حالة إذا ما استمرت آثار تلك الأزمة إلى عدة سنوات، ربما تصل إلى عام 2013.

ولقد تأثرت معظم الشركات والمصالح التي يرتبط عملها بشركات الطيران والتي من أهمها الشركات السياحية في معظم دول العالم العربي، مع التسليم باختلاف ذلك الأثر من دولة لأخرى حسب مدي دوران هذه الدولة في فلك الأزمة من ناحية، وحسب درجة ضعف أو قوة القطاع السياحي في تلك الدولة من ناحية أخرى. فمثلاً من الدول شديدة التأثير بعض الدول الخليجية مثل الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى بعض دول الشمال الإفريقي مثل تونس ومصر.

المبحث الثاني - النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي:

2-1- المفهوم والأبعاد:

يمكن القول أن الاقتصاد الإسلامي بالرغم من أنه واجه وما زال يواجه هجوماً من جهات عديدة ومتفرقة، إلا أن مراجعة مؤلفات تطور الفكر الاقتصادي توضح لنا أن علم الاقتصاد الوضعي الذي أسهمت في وضعه مدارس غربية كان دائماً في أساسه معتمداً على مجموعة من القيم الأخلاقية. وبعض هذه القيم موروث من أديان سابقة أو من أعراف أخلاقية وسلوكيات اجتماعية متوارثة.

أما عن الاقتصاد الإسلامي فإنه يقوم بتحليل وتفسير الظاهرة الاقتصادية معتمداً على قواعد شرعية وقيماً إسلامية. ومن ثم فإن الاقتصاد الإسلامي يقوم بعملية إحلال لما نرفضه من قيم وضعية يقوم عليها التحليل الاقتصادي الوضعي بقيم إسلامية (نوفل، 2006)؛ (Chapra, 1970).

فمثلاً نجد أن أوامر الله - عز وجل - في تحريم الربا واضحة وقاطعة، لذلك قضى الإسلام ورسول الإسلام على المعاملات الربوية بأنواعها وأرسي دعائم المشاركة بين العمل ورأس المال. كما جمع الزكاة بنسب معينة من فئات محددة ووزعها على الفئات المستحقة كما ذكرت تفصيلاً في القرآن و تبعاً للأولويات التي استنبطها عليه الصلاة والسلام بالمشورة مع صحبه المقربين. وأيضاً حمي أرضاً لأغراض مالية ودفاعية وأقطع أراضي لمن يريد أن يستصلحها، وأرسي مبدأ تملك الأرض الموات بالإحياء.. وكذلك نظم استخدام الموارد المائية، وغير ذلك من الممارسات التطبيقية للنظام الاقتصادي الإسلامي (الأمين، 1983 أ)؛ (العسال؛ عبد الكريم، 1977).

إن من بين ما أثار روح التحدي أيضاً لدى المتقنين في الأقطار الإسلامية ورغبتهم في تحقيق وتأكيد الهوية الاقتصادية الإسلامية، تلك الأزمات التي كانت تعصف بالرأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، وظهور الحركة التعاونية والمذاهب الاشتراكية وقيام الدولة البلشفية. فكان السؤال: لماذا لا نراجع شريعتنا وعقيدتنا؟ ولماذا لا نقوم بإحياء الفكر الاقتصادي الإسلامي (يسري، 1999: 16).

لقد ظهرت مساهمات عديدة في الاقتصاد الإسلامي تؤكد أنه علم حديث له خصائص مميزة لم تكن معروفة من قبل. فهو ليس علماً من العلوم، الشرعية بالرغم من أنه يعتمد في أصوله على قواعد مستمدة من هذه العلوم. كما أنه ليس امتداداً لعلم الاقتصاد الوضعي بالرغم من التشابه الذي يمكن أن يقع بينهما في معالجة وتحليل بعض جوانب المشكلة الاقتصادية.

من جهة أخرى فإن هناك فجوة واضحة بين الفكر والتطبيق في مجال الاقتصاد الإسلامي.. فالمساهمات الفكرية في الاقتصاد الإسلامي متعددة ولكن نصيبها في التطبيق ضئيل. فهناك بطبيعة الحال عقبات فكرية وسياسية ومؤسسية تقف حبر عثرة أمام تفعيل الفكر الاقتصادي الإسلامي في البلاد العربية والإسلامية (الصدر، 1979).

أما عن أسباب الأزمة من خلال المنظور الإسلامي، فإذا ما نظرنا إلى الأزمة المالية العالمية الحالية من منظور النظام المالي الإسلامي، فإنه يمكن القول أن أسباب تلك الأزمة من ذلك المنظور، وفي ضوء هذا المنهج تتلخص في العناصر التالية (زكي، 2010: 152):

1- الفوائد الربوية. 2- التوريق.

3- المشتقات المالية وعقود الخيارات والعقود المستقبلية. 4- انتشار الفساد والمعاملات الوهمية.

5- وجود مبادلات غير حقيقية لا ينتج عنها مبادلات فعلية للسلع والخدمات.

إن النظام الاقتصادي الإسلامي الذي طبق خلال الثلاثة قرون الأولى من التاريخ الإسلامي، يعد تجربة "فريدة" من حيث أبعادها المختلفة ونتائجها المحققة. إذ أثبت التطبيق أنه نظام علمي النظرية، إنمائي التوجه، عالمي المحتوى، منفتح الفكر، ديناميكي الحركة، كفاء الأداء، مبهر الإنجاز. فالإسلام لم يقدم ديناً فقط، وإنما وضع نظاماً واقعياً شاملاً، يضبط حركة الحياة كاملة، على أساس متين وواضح من الكتاب والسنة.

فالأُنظمة المطبقة في الدول "الإسلامية"، إذا جاز لنا أن نطلق عليها مصطلح "أنظمة" لا تمت في الواقع بصلة إلى النظام الاقتصادي الإسلامي. وهذا هو السبب الرئيسي لتخلفنا. فالنظام الإسلامي - بمفاهيمه ومدرجاته، وثوابته ومتغيراته، وتوازناته ومحركاته، وحريته وقيوده، وضوابطه وأحكامه، وقيمه ومادياته، وتراثيته وتقدميته، وكفاءته وعدالته، وديمومية صلاحه وإنجازاته مكاناً وزماناً، تتمثل غايته في عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع، والذي يشمل فرض "إعمار الأرض"، تحقيقاً للحياة الطيبة الكريمة، أي توفير "حد الكفاية". وعليه، أقام هذا النظام مجتمع "المنتجين"، وحقق - فعلاً وعملاً - تمام الكفاية لأفراده جميعاً، مسلمين وغير مسلمين.

2-2- التطبيق الفعلي للنظام المالي الإسلامي:

أما من حيث التطبيق الفعلي للنظام المالي الإسلامي في العصر الحديث، فمن الدول الإسلامية التي اتخذت خطوات فعالة لإلغاء الفائدة من البنوك دولة باكستان. فلقد أعد مجلس الفكر الإسلامي في باكستان تقريراً لإلغاء الفائدة من النظام الاقتصادي وبدأت تظهر المصارف الإسلامية، حيث نشأت البنوك الإسلامية منذ منتصف السبعينات. ونظراً لأن البنوك الإسلامية تمثل أحد مكونات الجهاز المصرفي فهي تخضع لرقابة البنك المركزي وتلتزم بقواعده وقراراته (فهمي، 1992)؛ (الأمين، 1983ب).

ولكن في الوقت الحالي فإن طبيعة العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي تختلف من دولة لأخرى وفقاً للإطار القانوني الذي ينظم أوضاع البنوك الإسلامية في هذه الدول. وتأسيساً على ذلك نجد على الساحة الآن ثلاثة نماذج لهذه العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية على النحو التالي (بابكر، 1999، 2000):

النموذج الأول: ويوجد في الدول التي قامت بتحويل مصارفها بالكامل إلى النظام الإسلامي كباكستان وإيران والسودان. فإن العلاقة هنا محددة بضوابط وقواعد تتلاءم مع أسس ومبادئ النشاط المصرفي الإسلامي، ويتولى البنك المركزي في هذه الحالة الإشراف على الوحدات المصرفية الإسلامية ومراقبة إلتباعها لهذه القواعد دون تعارض في الأهداف والسياسات بينهما.

النموذج الثاني: ويوجد في الدول التي سمحت بقيام بنوك إسلامية وأصدرت لذلك قوانين تنظم حركتها بعيدا عن البنوك التقليدية، وتضع لها الحدود والضوابط وتخصص لها الأجهزة الحكومية التي تشرف على النشاط وتتأكد من ممارستها. ومثال ذلك ما حدث في تركيا وماليزيا والأردن والإمارات العربية. وفي هذه الحالة أيضا تأتي العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية منضبطة ولا تثار بين الطرفين أي مشكلة، حيث تسير الأمور وفقًا لمواد وبنود القوانين الموضوعية التي تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتميزة للبنوك الإسلامية وضوابط العمل المصرفي الإسلامي.

النموذج الثالث: ويوجد في الدول التي أنشأت بنوك إسلامية خاصة استثنائية خلاقًا للبنوك التقليدية. والبنوك الإسلامية حسب هذا النموذج ليست معفاة من القوانين التي تحكم نشاط البنوك الأخرى، فهي تعمل وفقًا لأهداف وسياسات البنك المركزي الربوي، وهنا ينشأ تعارض بينهما في السياسات والأهداف (عطية، 1987)؛ (إدريس، 2000).

ويرى القائمون على العمل المصرفي الإسلامي أيضا بالنسبة لدور البنك المركزي كمقرض أخير، أن البنوك المركزية تقوم بدور المقرض الأخير للبنوك العاملة في الدولة عندما تتخفف السيولة، أو عندما تقدم الحكومات على انتهاج سياسات توسعية وترغب في زيادة التحويلات المقدمة من البنوك للعملاء.

وعلى هذا تقوم البنوك المركزية بتقاضي فوائد محددة سلفا من البنوك المقرضة، وواضح أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من مثل هذا الأسلوب، مما يجعلها في وضع حساس بالنسبة للسيولة (فرج الله، 1996)؛ (الزهار، 1988).

لذلك على البنوك الإسلامية أن تزيد من الودائع تحت الطلب، وخاصة أنها لا تتعارض وأحكام الشريعة، خاصة أن الأموال المودعة لديه من البنوك سواء في داخل القطر أو خارجه تكون بنظام المشاركة. أما بخصوص دور البنك المركزي كمقرض أخير للبنوك، فإنه يستطيع أن يقوم بهذا الدور أيضا ولكن وفقًا لضوابط النظام المصرفي الإسلامي (ثابت، 2008: 164)⁽¹⁾.

وإذا قارنا ما سبق، من نظام مصرفي ومالي إسلامي، بالنظام الرأسمالي في شقيه الكينزي والفرديسماني، فإن التحليل الكينزي يفهم منه أن توقعات رجال الأعمال عن الإيرادات المنتظرة من الاستثمار، أي ربحية الاستثمار، وليست تكلفة الائتمان هي التي تؤثر على قراراتهم الاستثمارية. ويرى كينز أن تغيرات سعر الفائدة قد تكون عديمة الأثر في بعض الأحوال على الطلب على النقود بغرض المضاربة، وخاصة في حالة مصيدة السيولة (السادة، 2000).

أما في النظرية الحديثة لكمية النقود وهي نظرية فريدمان (التي قدمتها مدرسة شيكاغو) ترى أن الرصيد النقدي (كمية النقود) وليس سعر الفائدة هو الذي يكون له الدور الأكبر في السياسة النقدية، ويمكن تنفيذ هذه السياسة دون استخدام سعر الفائدة ولا يقتصر الأمر عند عدم فاعلية سعر الفائدة بل إنه قد يضر النشاط الاقتصادي وهذا ربما يتفق في بعض جوانبه مع النظام المصرفي الإسلامي (أحمد، 1993).

(1) وقد اقترح مجلس الفكر الباكستاني نظام مشاركة البنك المركزي مع المصارف التجارية، حيث يؤكد أن المشاركة في الربح أو الخسارة يمكن أن لا يتعلق إلا بالجزء من الربح أو الخسارة الذي يقابل الحصة النسبية للمساعدة المالية المقدم منها في المبلغ الإجمالي للأموال الموظفة خلال العام أو أية فترة أخرى يتفق عليها، ومن نافلة القول أن أدوات السياسة النقدية التي يستخدم فيها سعر الفائدة لا وجود لها في النظام الإسلامي، حيث أن الربا محرم شرعا.

إن رفع سعر الفائدة قد يؤدي ألي انهيار سوق الأسهم والسندات إذ أن زيادة أسعار الفائدة زيادة ملموسة قد يدفع المتعاملين في الأوراق المالية ليس فقط الى الانصراف عن استثمار مدخراتهم في الأوراق من أسهم و سندات وصكوك، وإنما قد يصل الأمر إلي تصفية وتسجيل ما لديهم من أوراق، والتحول إلي إيداع مدخراتهم في البنوك وهذا ما يحدث في أوقات الأزمات المالية كما هو حادث الآن (ثابت، 2008: 172-173) (1).

مما سلف يتضح أن سعر الفائدة تنعدم فاعليته بل إنه أيضا يجلب الأضرار التي تكاد تؤدي بحياة الاقتصاد العالمي في ظل النظام الرأسمالي. ولكن الوضع يبدو مختلفًا في ظل تفعيل آليات النظام المالي الإسلامي والتوسع في تطبيق تجربة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (Al- Gazali, 2000).

إن التركيز على دافع المضاربة وحده في النظام الرأسمالي يجر على المجتمع الأضرار البليغة التي قد تضرر بالحياة الاقتصادية. أما دافع المضاربة في الشريعة فهو المشاركة في الإنتاج، وكلما كان الإنتاج متعدي النفع كان هو المفضل من وجهة نظر الشريعة والنظام المالي الإسلامي.

وبذلك فكثر النقود في المجتمع الإسلامي لا تضر بالنشاط الاقتصادي كما هو الحال في النظام الرأسمالي، لأن غالبية الأموال في النظام الاقتصادي الإسلامي توجه للعمل المنتج أما في النظام الرأسمالي فتوجه إلي المضاربات بغرض تحقيق الربح السريع فتحدث بسبب ذلك الأزمات المالية العالمية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يسعى إلي التحكم في عرض النقود عن طريق الأدوات التي لا يستخدم فيها سعر الفائدة، وهذه الأدوات في الاقتصاد الوضعي قد يكون لها فاعلية في أوقات التضخم أما في أوقات الكساد فإن فاعليتها تنعدم، وهذه الأدوات لا تعاني من مشاكل في النظام الاقتصادي الإسلامي مثل ما تعانيه في النظام الاقتصادي الوضعي، نظرا لوجود الزكاة وغيرها (قنطججي، 2008).

2-3- المؤسسات المالية والنقدية الإسلامية وآلية عملها:

هناك العديد من المؤسسات المالية والنقدية التي تعمل وفق النظام المالي والمصرفي الإسلامي مثل البنوك بأنواعها المختلفة ومؤسسات الادخار والاستثمار، وشركات التأمين الإسلامي وغيرها (الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية، 1997)؛ (زبير وعباس، 1987) (2).

(1) وقد تؤدي زيادة معدلات الفائدة إلي انهيار البورصات العالمية، مما لا شك فيه أن رفع معدلات الفائدة علي المارك الألماني و بالتالي جذب رؤوس الأموال من الولايات المتحدة إلي ألمانيا، قد ساعد علي انهيار البورصات العالمية في أكتوبر 1987، وقد كان صعود الفائدة علي المارك الألماني من العوامل التي تضاعفت علي الانهيار المفاجئ مما دعا جيمس بيكر وزير الخزانة الأمريكي أن يهرع إلي ألمانيا وطلب منها تخفيض معدلات الفائدة.

(2) ونورد أهم تلك المؤسسات على النحو التالي:

- أولاً- المصرف المركزي الإسلامي.
- ثانياً- المصارف التجارية الإسلامية.
- ثالثاً- المصارف المتخصصة الإسلامية.
- رابعاً- مصارف التجارة الخارجية الإسلامية:
- خامساً- المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية.
- سادساً- مؤسسات الائتمان الإسلامية للمنشآت الصغيرة.
- سابعاً- المؤسسات الأخرى المكمل والمساعدة.
- 1- مصارف إعادة التمويل الإسلامية.
- 2- مصارف المقاصة الإسلامية.
- 3- مؤسسات التأمين التعاوني التشاركي.
- 4- مراكز البحث العلمي المصرفي الإسلامي.
- 5- هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

أما عن آلية عمل النظام المصرفي الإسلامي، يتأسس جوهر عمل المصرفية الإسلامية في القيام بالوساطة المالية على نظام المشاركة في الربح والخسارة. وعليه، تتوسط المصارف الإسلامية بين المودعين (أصحاب الأموال) ومستخدمي هذه الأموال (أصحاب الأعمال) عن طريق تقديم تمويل "عيني" موجه مباشرة إلى أنشطة اقتصادية محددة وفقاً لصيغة توظيف محددة، وتحمل نتائج هذا التوظيف كسباً كانت أو خسارة. ولا تقدم هذه المصارف تمويلاً نقدياً، أي لا تتاجر في "الائتمان"، على أساس أن "النقود" لا تزيد في ذاتها، وإنما تتغير زيادة ونقصاناً بالاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي. ومن ثم، تحصل هذه المصارف على أموال المودعين مضاربة - أي وفقاً لعقد المضاربة الشرعي - باستثناء "الودائع الجارية"، ثم تقدم هذه الأموال إلى مستخدميها وفقاً لنظام المشاركة بصيغته المختلفة (بنك نجارا ماليزيا، 2000).

إن المصرف الإسلامي كوسيط مالي يقوم باستخدام موارده المختلفة على أساس أنه مصرف "استثمار وأعمال"، أو قل إن شئت "مصرف شامل". ويتم ذلك في إطار القواعد والضوابط الشرعية الحاكمة لعمليات المصرف، والتي تكفل عدالة العائد وطهارة العمل وشرعية النشاط وإسلامية "القصد". وحيث أن هذه العمليات إنمائية التوجه وتقوم على نظام المشاركة في الربح والخسارة، فإن هذا المصرف يعد "شركة" استثمار حقيقي، طويلة الأجل.

هذا، ويعتبر الربح وليس الفائدة المحرك الرئيسي للنظام الاقتصادي الإسلامي، حيث يرى جمهور من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لا يعتبر، على المستوى العملي، أداة فعالة لتخصيص الموارد بصفة عامة، والأموال القابلة للإقراض لغرض الاستثمار على وجه الخصوص، بل العكس تماماً هو الصحيح. فلقد توصل - كمثال على ذلك - "نزلىر" J. Enzler، و"كونراد" W. Conrad، و"جونسون" L. Jonhson، على أساس دراسات ميدانية، إلى حقيقة أن رأس المال في الاقتصاديات المعاصرة قد أسئى تخصيصه إلى حد خطير بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات بسبب سعر الفائدة. فالفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد، تتحيز بصفة رئيسية للمشروعات الكبيرة على أساس "افتراض" غير مدروس بجدارتها الائتمانية. ومن ثم تعزز هذه الأداة الاتجاهات الاحتكارية.

وهذا يؤكد رأي الكثير من الاقتصاديين أن "الربح" وليس "الفائدة"، هو المحرك الأساسي لديناميكية الإنتاج والنمو في الاقتصاديات الرأسمالية. حيث أيدت الدراسات التطبيقية، التي قام بها الجهاز المصرفي الأمريكي، هذا الرأي. إذ ثبت من هذه الدراسات وجود ارتباط إيجابي قوى بين مستوى الاستثمار ومستوى الأرباح. ويرجع ذلك إلى "الأرباح الموزعة" التي تتيح للمشروع تدفقاً نقدياً يساعده على التمويل الذاتي (زبير، 1999).

وعلى ذلك، يمكن القول باطمئنان أن "الربح" هو القوة الأساسية الموجهة لقرارات المستثمرين، ليس فقط كمعيار لجاذبية الاستثمار، وإنما أيضاً لأنه مصدر تمويلي هام. ولقد أيدت نتائج دراسة قام بها "ميلر" J. Miller على (127) مشروعاً هذا الرأي بشكل واضح ومباشر، إذ وجد أن نحو (77%) من هذه المشروعات استخدمت مفهوم "معدل الربح" عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية. كما يؤكد "تيرفي" R. Turvey أن السعر النقدي للفائدة ليس هو المتحكم في الاقتصاد، فسعر الفائدة لا يصلح، ولم يكن مناسباً، لقرارات الاستثمار، وعليه، يجب أن يحل محله "سعر" الأصول الحقيقية الموجودة، أو المستوى العام لأسعار الأسهم. ومن ثم، يكون لدينا "نظرية عامة" تحتل فيها أسعار الأصول الحقيقية، لا الأصول الورقية، مركز الصدارة (محبوب، 1989).

2-4- التمويل الإسلامي وقوة الانتشار الدولي:

لقد أصبح من الدروس المستفادة من الأزمة العالمية البحث بقوة في التمويل الإسلامي. فبريطانيا تخطط بالفعل ليكون حي المال في لندن أحد البوابات العالمية للمنتجات المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي. وقد تنامي سوق السندات الإسلامية في العالم، وأصبحت متاحة في الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وكذلك ماليزيا واندونيسيا.

هذا، وقد شهدت العاصمة البريطانية على مدار السنوات الخمس الماضية تجارب متنوعة في العمليات المالية الإسلامية، تبلورت في وجود أربعة بنوك معاملاتها إسلامية بالكامل بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية في إدارة الأصول⁽¹⁾. لقد أجرت الحكومة البريطانية إصلاحات قانونية لجذب الاستثمارات الإسلامية ومنها إصدار تراخيص عمل البنوك الإسلامية، بدعم من بنك إنجلترا باعتباره البنك المركزي الإنجليزي (عبد الحميد، 2010: 274).

أما في طوكيو باليابان، فإننا نجد أن الحكومة اليابانية تستعد بقوة لإدخال تعديلات على قوانينها المالية والمصرفية. وينتظر العمل بها في غضون ستة أشهر لتكثيف معاملاتها بما يحقق اجتذاب واستيعاب التمويل الإسلامي، وبالتالي دخول اليابان إلى مجموعة الدول المتنافسة في مجال التمويل الإسلامي (عبد الحميد، 2010: 275)⁽²⁾.

كما ينمو التمويل الإسلامي بسرعة في جنوب شرق آسيا، فاندونيسيا تستعد لإصدار 1.6 مليار دولار سندات إسلامية لإنعاش الاقتصاد الاندونيسي وعلاج عجز الموازنة العامة الذي يصل إلى 27% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد ماليزيا أكبر سوق للسندات الإسلامية في العالم، حيث أصدرت في السنة الماضية (2009-2010) فقط سندات إسلامية بلغت 47 مليار دولار أي ما يعادل ثلثي إجمالي السندات الإسلامية على مستوى العالم. علما بأن السندات الإسلامية لا تخضع لنظام الفائدة ولكن تخضع لنظام المراجعة. وتسدد الشركات التي تطرح سندات إسلامية دفعات مالية للمستثمرين من خلال عوائد مشروعاتها. بالإضافة إلى أن بنوكاً كبرى مثل البنك الأمريكي (سيتي جروب) والبريطاني (HSBCS) والألماني (دويتش بنك)، قامت بإطلاق فروع لها للتعامل بنظام الشريعة الإسلامية (الزهار، 1985).

ويرى البعض أنه وفي إطار البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يحتاج إلى النظر فيه، والبحث في توجهاته وخاصة أن الإحصاءات تشير إلى أن حجم التمويل الإسلامي في العالم وصل إلى 700 مليار دولار عام 2009. ويمكن أن يصل إلى أكثر من تريليون دولار عام 2011 يتم بمعرفة 300 مصرف ومؤسسة تمويلية في العالم. ولكن يلاحظ أن هناك نقص في خبراء المعاملات المصرفية الإسلامية، واكتساب الخبرة في هذا المجال تحتاج من 15-20 عامًا للحصول عليها، بالإضافة إلى أن البنوك الإسلامية تحتاج إلى إعادة هيكلة وإصلاح مصرفي حيث يغلب عليها

(1) هي المصرف الإسلامي البريطاني، والمصرف الأوروبي للاستثمار الإسلامي، وبنك لندن والشرق الأوسط للتمويل الإسلامي، وبيت التمويل الأوروبي، وإلى جانب هذه البنوك الأربعة التي لا يوجد لها نظير في بقية دول الاتحاد الأوروبي حرص 21 بنكاً تقليدياً على خوض تجربة التمويل الإسلامية بتخصيص فروع للمعاملات الإسلامية، ووفق أحدث دراسة حول التمويل الإسلامي أعدتها مؤسسة الخدمات المالية الدولية (إي. إف. إس. إل) فإن لندن بها سوق ثانوي في الصكوك الإسلامية بتعاملات تصل قيمتها إلى ملياري دولار شهرياً، إلى جانب سوق متنامية لخدمات الرهن العقاري بالتجزئة حسب الأصول الإسلامية. وتأتي لندن بالمركز الخامس عالمياً في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي بعد دبي صاحبة المركز الأول ثم كوالالامبور في المركز الثاني ثم المنامة بالبحرين ثم الدوحة بقطر

(2) وقد انضم البنك المركزي الياباني في سبتمبر 2008 إلى مجلس الخدمات التمويلية الإسلامية وهي الهيئة الدولية التي تضع المعايير للتمويل الإسلامي لكي يعمق من معرفته بأسس التمويل الإسلامي، وبصورة كبيرة تزايد اهتمام القطاع الخاص في اليابان بالتمويل الإسلامي وأخذت مجموعة ميتسوبيشي (بو. أو. جي) لإدارة الأصول، وشركة تويوتا العملاقة لصناعة السيارات تتأهب للدخول إلى سوق التمويل الإسلامي بإصدار سندات إسلامية، وأصبحت شركة للتأمين في اليابان (أجوت كريدت) أول مؤسسة للخدمات المالية تقدم مصكوكاً إسلامية، ومن المنتظر أن تكون اليابان من أكبر الدول الصناعية الكبرى التي تصدر سندات إسلامية.

عمليات المراجعة دون عمليات المشاركة والمضاربة والمطلوب أن نصل إلى العكس أي أن تغلب عمليات المشاركة بدرجة أكبر من المراجعة، مع ضرورة تعميق التعاون الدولي مع تلك البنوك في المستقبل، وإنشاء مؤسسات تحكيم إسلامية (عبد الحميد، 2010: 276-277)⁽¹⁾.

إن القطاع المصرفي العربي خلال هذه المرحلة يمر بتحولات جذرية، وهو ما يتطلب تكثيف وتضافر كافة الجهود سواء على المستوى الرسمي أو المؤسسي من أجل إرساء وتطوير مناخ موات قادر على استيعاب فوائض السيولة المالية الحالية، وتدعيم آفاق النمو الاقتصادي والمصرفي في المنطقة العربية وتحسين عملية اندماج الاقتصاد العربي وقطاعه المصرفي في السوق الدولية لاقتناص الفرص الجديدة والاستفادة من مزايا العولمة وتجنب سلبياتها.

إن ذلك يتطلب من الدول العربية ضرورة الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية والمالية بحيث تكفل تنويع البنية الاقتصادية وتحرير النشاط الاقتصادي بشكل كامل ودعم الدور التنموي للقطاع الخاص وتقليل منافسة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة من قبل القطاع المصرفي بالدرجة الأولى. كما يجب على الدول العربية تحديث وتطوير التشريعات التي تحكم المناخ الاستثماري فيها وما يتطلبه ذلك من تطوير الأجهزة الحكومية والحد من مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري. كما تتطلب المرحلة المقبلة تكثيف الجهود العربية لتطوير وتحديث الأسواق المالية وتحسين أدائها وإصدار تشريعات مصرفية تشجع وتحفز على عمليات الدمج والتملك بين المصارف خارج الحدود ضمن المنطقة العربية، بما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي (بلوافي، 2008: 580، 585)⁽²⁾.

2-5- التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية في أوروبا:

يتجه الاهتمام في فرنسا نحو التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين. فعلى المستوى الأكاديمي يهتم بالتمويل الإسلامي كل من "مركز البحث في القانون المالي" بجامعة باريس 1 بونتيون - سوربون و"مركز قانون الشركة" بجامعة روبر شومان ستراسبورغ. كما يجلب التمويل الإسلامي اهتمام السياسيين، والعسكريين، والاقتصاديين، والمحامين والقانونيين، والمحاسبين، ورجال الأعمال، والصحفيين المتخصصين في التمويل. ومن ثم فهو يطرح تساؤلات على مستويات مختلفة (حضرية، وتشريعية، وأمنية، واجتماعية، إلخ) تتعدى حقل الأغراض المنفعية البحتة. ومن ثم

(1) كما طالب بذلك منتدى رجال الأعمال الإسلامي الدولي الذي عقد باسطنبول في أكتوبر 2008 علماً بأن أحد استطلاعات الرأي للتصويت على الأنظمة الأفضل من 21 ألف.. فقد أسفرت عن أن 78% منهم يفضلون النظام الاقتصادي الإسلامي و 6% النظام الرأسمالي، و 5% النظام الاشتراكي.

(2) في مقابلة له مع جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ 10-3-2008، ذكر الأمين العام للمجلس الأعلى للمصارف المالية الإسلامية، عز الدين خوجة أن الأصول المالية للمؤسسات الإسلامية تقدر بـ 700 مليار دولار، وأن عددها يصل على 390 مؤسسة، ويشير خوجة إلى أن أصول هذه المؤسسات من الممكن أن يرتفع حجمها إلى تريليوني دولار بحلول عام 2013. لقد عرض أحد الباحثين كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي في بريطانيا فقط، على محاور وفئات ثلاثة: الكتب وفصول في كتب المقالات والمراجعات للكتب التي نشرت في مجلات وأوراق العمل التي قامت بها بعض الأقسام أو المراكز التابعة للجامعات وأخيراً الأطروحات العالمية لرسائل الماجستير والدكتوراه، وفي هذا الصدد فقد رصدت الورقة 287 دراسة موزعة بين الفئات الثلاثة التي تم ذكرها، وقد أبرزت التحليلات الأولية التي أجريت فيما يتعلق بالموضوعات المطروحة والأشخاص الأكثر مشاركة، (حيث اقتصر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية لعام 2005 على نحو 27,9 مليار دولار) (البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، عدد 4، مجلد 59، 2006، ص 65)

يوصي البعض بضرورة جمع كتابات الاقتصاديين الغربيين لاسيما الفرنسيين التي يمكنها أن تخدم البحث في الاقتصاد الإسلامي مثل إسهامات موريس ألي (Allais) في نقد النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة، وإسهامات سرج لتوش (Latouche) في نقد نموذج التنمية الغربي لأن هذا سيساعد، وبلا شك في التمسك أكثر بآليات الفكر الاقتصادي الإسلامي، وتفعيل تلك الآليات من خلال المؤسسات والبنوك الإسلامية (بلوافي، 2008: 613، 617).

يمكن القول بأنه منذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي "موريس ألي Maurice Allais" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1988، إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة، معتبرا أن الوضع على حافة بركان ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المالية المضاعفة والمديونية والبطالة. واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين أساسيين؛ هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر، ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2.5%، وهذا ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا، وفي نفس الوقت تفعيل مؤسسة الزكاة في ضوء نسبة الزكاة المقررة في النظام الاقتصادي الإسلامي (أبو علي، 1981)؛ (عبد الله، 1998).

لقد ظهرت كتابات في الماضي تتبأ بسقوط النظام الاقتصادي الاشتراكي، وتظهر اليوم كتابات تتبأ أيضا بسقوط العولمة المالية والنظام الرأسمالي الغربي. ولكن الدول المتقدمة لا تغير تلك الآراء الاهتمام الكافي (عبد الفضيل، 1989)؛ (خطاب، 1990)⁽¹⁾.

ومن ثم فإنه يجب إعادة التوازن إلى المؤسسات الدولية وإنهاء الهيمنة الأمريكية عليها وبروز نظام دولي متعدد المراكز، لأن تحقيق كل هذا سوف يؤدي إلى إنعاش الاتجاهات التحررية والاستقلالية في العالم النامي، وبالتالي إعطاء دفع قوي للشعوب التي لا تزال تعاني من بعض أشكال التبعية الاقتصادية ومن بينها بعض الدول العربية، وذلك من أجل إنجاز تحررها وحصولها على استقلالها الاقتصادي.

المبحث الثالث - دور النظام المالي الإسلامي في مواجهة الأزمة:

3-1- رؤية الاقتصاد الإسلامي للحل وشهادة الغرب بها:

لقد تعددت الآراء حول الحلول والاقتراحات لمواجهة الأزمة فيما بين علماء الاقتصاد السياسي، والاقتصاد الإسلامي، ورجال الدولة السياسيين. ودارت العديد من المناقشات التي اتفق فيها العديد من الاقتصاديين العالميين مع ما جاء في النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث رأي هذا الفريق أن الأزمة المالية الحالية أثبتت فشل كل الأنظمة (الجارحي، 1981، 1983).

أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على هدف إشباع حاجات أفراد من السلع والخدمات ومفهوم تداول السلع التي تشبع حاجات الإنسان تعتبر جزء من عملية الإنتاج، لأن التداول عبارة عن نقل السلع من مكان لآخر لتقريب المنتج من

(1) فمنذ أكثر من ربع قرن ذكر البروفسور "إيمانويل تود Emmanuel Todd" دكتور التاريخ بجامعة "السوربون" بفرنسا عندما كتب كتابا في عام 1976 يتبأ فيه بسقوط الاتحاد السوفيتي، ولم يعر أحد أي اهتمام بهذا الكتاب. ولكن بعد أحداث سبتمبر كتب كتابه الشهير "الإمبراطورية المغرورة The Conceited Empire" وزعم فيه أن أمريكا هي الأخرى في طريقها للسقوط، وأن هذا السقوط قد بدأ منذ عقد من الزمان، أي قبل أحداث سبتمبر 2001، وأن اقتصاد أمريكا محكوم بعدم القدرة علي زيادة القاعدة الصناعية داخلها، واعتمادها علي دول أخرى لتلبية حاجاتها الاستهلاكية لاسيما من بعض الدول الأوروبية والآسيوية المتقدمة ناهيك عن المواد الخام من الدول النامية.

المستهلك، ولكن الاقتصاد العالمي مبني على إمكانية تداول مستندات مالية لا مقابل لها، وقيمتها مرتبطة سياسيا بحجم الطلب والمضاربة عليها دون تسلم فعلي لهذه السلع، وهو ما يرفضه النظام المالي الإسلامي؛ فلا يجوز بيع إلا ما تملكه فعليا، حرصا على ربط الأرباح التجارية بعمل، وإخراج التجارة من مجرد عمل قانوني يدر ربحا إلى نشاط إنتاجي حقيقي بدعم عملية الاستقرار الاقتصادي (الساهي، 1984).

كما أن من المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية وأكدها النظام المالي الإسلامي هو ضرورة العمل على نمو المال وعدم اكتنازه، والعدالة في توزيع الثروة، وإقرار مبدأ الملكية الخاصة إلى جانب الملكية العامة وصياغة واحترام هذه الملكية. وهذا ما افتقده النظام الرأسمالي ومن ثم حدثت الأزمات المالية المتتالية والمتكررة في ذلك النظام. إن تفعيل النظام المالي الإسلامي يمنع أو يحمي الاقتصاد من تلك الأزمات المالية المدمرة (الضرير، 1982).

بالإضافة لما سبق، فإن من بين أهم المرتكزات الأساسية أيضا، التي أغفلتها الرأسمالية وأدت إلى انهيار نظامها - إباحة البيع وتحريم الربا، تحريم بيع الدين بالدين، تحريم المضاربات المالية التي تعتمد على التخمين والمجازفة، إعادة توزيع الثروة بالميراث، فرض الزكاة، إعادة توزيع الثروة تحقيقا للتكافل الاجتماعي، تحريم الاحتكار والاستغلال، تحريم الإسراف والتبذير، منع وتحريم تبديد الأموال، العمل بنظام السوق في تحديد الأسعار، ومنها أيضا الرقابة الدائمة للأسواق المالية، لمنع الغش والغرر والجهالة⁽¹⁾.

ومما يؤكد ما سبق، دعوة رئيس تحرير كبري الصحف الاقتصادية في أوروبا، إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية، كحل للتخلص من مساوئ النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي يشهدها العالم. ومما ذكره في تلك الافتتاحية قوله: أظن أننا بحاجة أكثر في هذا الأزمة إلى قراءة القرآن، لفهم ما يحدث بنا. وتساءل الكاتب عن أخلاقيات الرأسمالية والتساهل في تبرير الفائدة، وأشار إلى أن هذا النسل الاقتصادي السيئ أودي بالبشرية إلى الهاوية. وأضاف بأنه لو حاول القائلون على مصارفهم - أي مصارف الدول الرأسمالية لاسيما الأمريكية والأوروبية - احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم وطبقوها، ما حلت هذه الأزمات، "لأن النقود لا تلد نقودا".

كما أن "موريس آلي" العالم الاقتصادي الفرنسي البارز، سجل انتقادات حادة إلى أسلوب عمل الأسواق المالية والنظام الرأسمالي، وتنبأ بحدوث أزمات حادة، وشبه البورصات وما يتم فيها بكازينوهات للمراهقين والمقامرين⁽²⁾.

(1) ولذلك فقد ظهر العديد من مفكري الغرب يدعون إلى ضرورة إعادة النظر في النظام الرأسمالي بالاستفادة من خصائص نظام الاقتصاد الإسلامي، القائم على محاربة الربا الذي ورد تحريمه في القرآن الكريم، ومنع الاحتكارات المحلية والعالمية، ومحاربة الاكتناز وتقليل التفاوت في توزيع الثروات وغير ذلك مما جاء به النظام الاقتصادي الإسلامي.

(2) وعلى الجانب الرسمي، أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية (وهي أعلى هيئة رسمية تعني بمراقبة نشاطات البنوك) قرارا بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يمتاز بها النظام الرأسمالي، واشترطت السداد في أجل محدد في ثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهذا ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي ويحث عليه النظام الاقتصادي الإسلامي عامة والنظام المالي الإسلامي بوجه خاص. ولذا فقد أوصي الاقتصاديون الغربيون بالاتفاق مع الاقتصاد الإسلامي عدة توصيات، أهمها ضرورة البعد عن الربا وعدم السعي وراء أسعار الفائدة، البعد عن الترف، تغيير النمط الاستهلاكي، البعد عن الاقتراض لشراء السلع الترفيهية، إخراج الزكاة لمساعدة الفقراء والمحتاجين، مراقبة المعاملات في أسواق المال والمؤسسات المالية، دعم المؤسسات المالية المتعثرة بسبب الأزمة، وقف المعاملات التي أدت إلى تفاقم الأزمة؛ مثل المضاربات الوهمية والمضاربات العقارية وجدولة الديون وغير ذلك من المعاملات الوهمية وشبه الوهمية

لذلك لا بد من المطالبة باستثمار الأموال العربية داخل الدول العربية كما أكد أحد رجال الأعمال العرب بقوله إن الاستثمارات العربية في الخارج كان من شأنها أن تخلق فرص عمل ونهضة اقتصادية كبيرة لو استخدمت داخل الدول العربية. وطالب بالمشاركة من جانب الدول العربية والإسلامية في وضع أسس النظام المالي العالمي الجديد، خاصة بعد اعتراف الغرب بنجاح النظام المالي الإسلامي، مشيراً إلى وجود 700 صندوق استثمارات إسلامية في العالم، حجمها 800 مليار دولار. وأشار في نفس الوقت إلى ارتفاع حجم البطالة العربية إلى 14%، موضحاً أنها تحتاج لاستثمارات حجمها 70 مليار دولار. وانتهى إلى أن الأزمة العالمية فرصة تاريخية للاستفادة من الاستثمارات العربية بالشكل الصحيح في إطار الوطن العربي الكبير⁽¹⁾.

3-2- نهاية الرأسمالية الغربية: (انتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية).

لقد كتب أحد المتخصصين⁽²⁾ يقول عن الأزمة: "إن حقبة الهيمنة الأمريكية قد انتهت، وأن الولايات المتحدة تتعثر بنفس طريقة تعثر الاتحاد السوفيتي، عشية سقوط جدار برلين". وتساءل حول ما إذا كانت حكومات البلاد التي تشتري كميات كبيرة من سندات الخزنة الأمريكية، كالصين ودول الخليج وروسيا، على استعداد في ظل الظروف الراهنة، لمواصلة دعم الدولار كعملة احتياط.. (ارتكاز) دولية؟ أم هل ستري تلك الدول أن هذه الأوضاع فرصة أكبر لجذب ميزان القوة الاقتصادية نحو مصلحتها أكثر؟.. في كلتا الحالتين لم تعد السيطرة على تطورات الأحداث بيد الولايات المتحدة".

ويضيف الفيلسوف البريطاني جون جراي: "أن مصير الإمبراطوريات غالباً ما يكمن في تفاعلات الحروب والديون، فقد كان ذلك صحيحاً في حالة الإمبراطورية البريطانية، والتي تدهورت أوضاعها المالية منذ الحرب العالمية الأولى وما تلاها. وكذلك الاتحاد السوفيتي، فالهزيمة في أفغانستان، والأعباء الاقتصادية الناجمة عن محاولة الاستجابة لبرنامج "حرب النجوم" (مبادرة الدفاع الاستراتيجي)، الفاصلة تقنياً والفاعلة سياسياً، كانا عاملين حيويين أدبا لانحيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات". وأضاف: "إنه رغم إصرار الولايات المتحدة على أنها "الاستثناء" إلا إنها في الحقيقة لا تختلف عن سابقتها. لقد ضعفت زعامة واشنطن الاقتصادية بسبب عدة عوامل أهمها كل من حرب العراق من ناحية، وفضيحة الرهن العقاري من ناحية أخرى قوضتا على نحو مدمر زعامة واشنطن الاقتصادية. وإن بقيت لفترة الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، إلا أن القوي الصاعدة الجديدة ستستحوذ بعد انتهاء الأزمة على ما تبقى سالماً من حطام النظام المالي الأمريكي".

لقد انتشرت العمليات الوهمية فيما يتعلق بالأموال المتداولة في البورصات العالمية محدثة بذلك الأزمات المالية العالمية. فكما قال أحد الخبراء⁽³⁾: إن الأموال في أسواق المال والأسهم ليست أموالاً حقيقية. وسعر السهم لم يكن أبداً مائلاً نقدياً، وإنما هو مجرد قيمة لهذا السهم أو ذاك، ليس أكثر". وأضاف أن مقولة إن الأسهم رخيصة جداً خاطئة". وأن الإقبال على الشراء حالياً يحمل في طياته خطراً كبيراً مع إمكان تراجع الأسعار إلى النصف خلال السنة، ولا يستبعد أن يتراجع

(1) وقد توقع "جون كاستي" أن تستثمر الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها لفترة أطول مما يتوقعه البعض، إذ قد تصل إلى 10 سنوات كاملة حتى تستقر الأوضاع في أسواق المال، وقال أن الأزمة الراهنة دقت المسمار الأخير في نعش العولمة بنظامها الذي كان سائداً قبل الأزمة وتضمنت توقعاته في الفترة ما بين عامي (2010-2018). انظر: رفعت العوضى (1999) التكتلات الاقتصادية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، المؤتمر الدولي حول: اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل بجامعة الأزهر بالاشتراك مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، 3-5 مايو، القاهرة.

(2) وهو الفيلسوف البريطاني "جون جراي" في علم السياسة والاقتصاد، والأستاذ السابق بكلية جامعة لندن للاقتصاد "LSE" مقالاً بعنوان "لحظة الانكسار في سقوط قوى أمريكا" في صحيفة "ذي أوبزيرفر" البريطانية.

(3) هو المحلل المالي والخبير الاقتصادي "روبرت شيلر" أستاذ الاقتصاد في جامعة ييل.

مؤشر "داو جونز" إلى مستوى أربعة آلاف نقطة. لقد صدقت بالفعل الكثير من توقعات الاقتصاديين الغربيين بشأن الاقتصاد الأمريكي، ومدى الجدوى من استمرار تطبيق النظام الرأسمالي الغربي.

3-4- قدرة النظام المالي الإسلامي على تفادي الأزمات وحل مشاكل التمويل في الوطن العربي:

لما كانت تلك السياسات التي تتدخل بها الدول من أجل علاج تلك الأزمات هي سياسات أثبتت فشلها لأنها تعالج الأعراض ولا تمتد لعلاج المرض، لذلك أصبح من المنطق طرح نموذج النظام المالي الإسلامي لمواجهة تلك المشاكل. يؤكد ذلك قول أحد علماء الاقتصاد الغربيين والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد أثناء الأزمة، أن العلاج يتلخص في نقطتين: خفض سعر الفائدة إلى الصفر، وخفض معدلات الضرائب حتى تصل إلى نسب تتراوح ما بين 2% و 2.5% (التكينة، 1403 هـ؛ (السيد، 1976).

أما فيما يتعلق بمواجهة الأزمة، على الصعيد العربي، فقد اتخذت عدة دول عربية إجراءات لمواجهة الأزمة التي أثرت على القطاع المصرفي، فإلى جانب تأكيد معظم الحكومات على ضمان ودائع البنوك، تدخلت أيضا بضخ السيولة في أسواق المال، مثل السعودية التي ضحت 3 مليارات دولار وخفضت من أسعار الفائدة. كما ضخت الإمارات 7 مليارات دولار في القطاع المصرفي لإنقاذ الإمارات عامة، ودبي خاصة من الآثار السلبية للأزمة المالية.

مما سبق يمكن القول أن مسايرة الدول العربية والإسلامية للعولمة، وقبلها للنموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد تفتح الكثير من الدروب والمساالك التي تقضي إلى تعميق علاقات التبعية التي تعطي الأولوية للمصالح الخارجية على حساب المصالح الوطنية، والتي تعوق الإرادة الوطنية وتعصف بالاستقلال الوطني. وكل هذه النتائج غير مستحبة وينبغي العمل على الخلاص منها بسلك سبيل آخر غير السبيل الذي تفرضه العولمة، وبرامج التكيف الهيكلي هذا السبيل أو الطريق الثالث هو تبنى النظام الاقتصاد الإسلامي وتفعيله على أرض الواقع بأركانه الثلاثة الحقيقية والمالية والنقدية (العيصوي، 2009: 116)⁽¹⁾.

فعلينا أولاً بالسعي نحو تحقيق التنمية اعتماداً على القدرات الذاتية، مع الاستفادة المشروطة من بعض مظاهر العولمة (مثل التقدم في المعلوماتية والاتصالات، الاستثمارات الأجنبية، أسواق المال الدولية).

إن من شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة، هو رفع مستوى الوعي لدى النخب وال جماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمي العربي بوجه خاص، والتعاون فيما بين الدول الإسلامية بوجه عام. فإذا كانت عدالة توزيع الدخل والثروة والمشاركة والاقتناع الشعبي بالنموذج البديل بمثابة خط الدفاع الأول عن النموذج، والممهّد الضروري لكفاءة تطبيقه، فإن

(1) ويرى البعض أن ثمة إصلاحات مطلوبة في عدد كبير من المجالات. وبجميع الإصلاحات التكميلية نجد لدينا القائمة التالية:

- 1- ضرورة إصلاح القطاع المالي (لتوفير التمويل للقطاع الخاص وللقراء)، مع برامج خاصة لتيسير حصول صغار المنتجين والفقراء على الائتمان بتكلفة يمكن لهم تحملها.
- 2- أهمية تحسين رأس المال البشري (تعليم - تدريب - تطوير المهارات، وتوفير الخدمات الصحية).
- 3- حتمية توفير بنية أساسية أفضل (طرق - اتصالات.. إلخ).
- 4- لا بد من توفير أسواق تعمل بكفاءة في مجال التأمين، مع تسهيل فرص الحصول على الخدمات التأمينية (لتقليل المخاطر المتعلقة بتقلبات الدخل).

التعاون العربي - العربي بمختلف صورة ومستوياته هو خط الدفاع الثاني عند التطبيق الوطني لهذا النموذج، بل إنه ضرورة لا بديل لها في حالة تطبيق النموذج في الدول العربية والإسلامية (العيسوي، 2009: 145-152)⁽¹⁾.

إن تفعيل التعاون العربي وما يقتضيه من تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول العربية، يؤدي إلى تخفيف أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي، ومن ثم تخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة، وبالتالي استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج المحلي في الدول العربية. إن التجارة العربية، في ظل تطبيق الأنظمة المالية والتجارية الإسلامية من المتوقع أن تنمو بمعدلات مرتفعة في نفس الوقت الذي تتجوى فيه من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي (العوضي، 1999).

لذلك يؤكد الباحث على أن الوطن العربي حالياً في حاجة ملحة وماسة إلى التعاون والتكامل الاقتصادي حتى يستطيع مواجهة تلك الأزمة المالية العالمية، وأن الخطوة الأولى تتمثل في ضرورة توسيع النشاط التجاري العربي، من خلال إقامة مشروعات عربية مشتركة وتسهيل التبادل التجاري العربي - العربي. حيث أن المطلوب هو استبدال السياسات الاقتصادية المعززة للتقلبات Pro-cyclical بسياسات مناهضة للتقلبات (Counter-Cyclical)، وذلك في إطار تكامل إقليمي عربي وبذلك فقط يمكن تحويل الطفرة النفطية الجديدة إلى نعمة لخدمة الاقتصاد العربي ككل ودعم الاستثمارات القومية.

إن معدلات الاستثمار الراهنة في البلدان العربية باستثناء الجزائر وإلى حد ما تونس والمغرب وسورية، متدنية للغاية ولا يمكنها أن تشكل أساساً لازدهار اقتصادي حقيقي بما في ذلك البلدان العربية الغنية. ومن ثم لابد من العمل على تطوير بيئة الاستثمار بمختلف معطياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية في العديد من الدول العربية، حتى تكون مؤهلة لاستنهاض الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006: 200).

ولقد أثبتت وقائع التاريخ أنه حين أتاحت الفرصة للسياسة الاقتصادية الإسلامية ومنها السياسة النقدية بعيداً عن الظروف الاستثنائية - الحروب مثلاً - استطاعت أن تحقق ما لم تستطع أن تحققه السياسة الاقتصادية في أكثر الدول تقدماً⁽²⁾.

(1) ومن هنا تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة ومنظمة، لاسيما من جانب المثقفين وأهل الرأي والفكر والمنظمات الأهلية على المستوى العربي، لإيضاح الأسباب الداعية إلى قيام علاقات تعاون بين الدول العربية والإسلامية، ولبيان المكاسب التي يمكن أن تعود عليها من هذا التعاون العربي - العربي. أن الخروج من هذه الأزمة المجتمعية الشاملة قد بات مرهوناً بإطلاق قوى التغيير الشامل والعميق في المجتمع العربي. فالشواهد تتكاثر يوماً بعد يوم على أن الاستمرار في السير في الطريق ذاته الذي سارت فيه بعض الدول العربية طوال العقود الثلاثة الماضية لا يبشر بحدوث تنمية جادة، ولا يشير إلى قرب تصحيح العلاقات الطبقيّة التي تزداد توتراً يوماً بعد يوم، ولا يوحي بقرب انفتاح أبواب الديمقراطية أمام الشعب كي يتمتع بحقوقه وحياته على المستوى العربي، وكي يشارك مشاركة حقيقية في صنع القرارات التي تمس حياته ومصيره في المجتمع المحلي والعربي.

(2) فقد جاء في الأثر من حديث حجاج عن بن جريج قال: أخبرني خالد أن عمر بن شعيب أخبره أن معاذ بن جبل لم يزل بالجند إذ بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلي اليمن حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم قدم علي عمر فرده علي ما كان عليه فبعثه إليه معاذ بثلاث صدقة الناس فأكثر ذلك عمر وقال لم أبعثك جابياً ولا أخذ جزية ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها علي فقرائهم، فقال معاذ: ما بعثت إليك شيء وأنا أجد أحدا يأخذ مني، فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة فترجعاً بمثل ذلك، فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها فراجع عمر بمثل ما راجعه قبل، فقال معاذ: ما وجدت أحدا يأخذ مني شيئاً. وهذا مثال عملي يوضح أن تطبيق السياسة الاقتصادية الإسلامية قد نفي الفقر من اليمن حتى نقلت الزكاة كلها إلي المدينة المنورة. كما جاء في الأثر أيضاً: حدثنا سعيد بن مريم عن عبد الله بن عمر العمري عن سهل بن أبي صالح عن رجل من الأنصار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلي عبد الحميد بن عبد الرحمن وهو بالعراق أن أخرج للناس أعطياتهم، وكتب إليه عبد الحميد: إني أخرجت للناس أعطياتهم ← وقد بقي في بيت المال

يتضح لنا مما سبق أن هذا الثراء الذي حققه النظام الاقتصادي الإسلامي لم تستطع السياسة الاقتصادية الوضعية تحقيقه في أكثر الدول تقدماً. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد الفقر المدقع جنباً إلى جنب مع الثراء الفاحش. ويمثل الفقر في الولايات المتحدة مشكلة قومية تهدد الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة (جونسون، 1981: 175).

وتعتبر ندرة رأس المال النسبية أو المطلقة مشكلة الدول النامية، ويمكن القول أن التغلب عليها يعتبر بداية الانطلاق التنموي. وتساعد الزكاة على حل هذه المشكلة بإففاق أموالها على الطلب الاستثماري، ويرى البعض ونحن منهم أن الاقتصاد الإسلامي بلغ درجة عالية من التطور، وعرف كثيراً من الظواهر الاقتصادية التي تمر بنا اليوم، وتعامل معها واستطاع أن يبنى اقتصاداً قوياً يحو من المجتمع الفقر عن كل فرد، وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه النظم الاقتصادية المعاصرة دون أن تصل إليه (ثابت، 2008: 191).

ولكي يحقق الإنسان التنمية المستدامة، اشترط المنهج الإسلامي أن يعمل في إطار من "الأخلاقيات" الإسلامية، وأن يكون حقيقة محرراً من القهر والاستغلال، أي من الظلم بثتى صوره. ومن ثم، جاء الإسلام ومنهجه في التنمية، فالإقتصاد الإسلامي لم يرقم بإلغاء سعر الفائدة على المستويين الفكري والتطبيقي عبثاً، وإلا كانت النتيجة فعلاً تبديداً واضحاً في استخدام عنصر شديد الندرة، وهو رأس المال، وإنما قدم هذا الإقتصاد "الربح" كمعيار يحكم هذا الاستخدام على أسس أكثر منطقية فكرياً، وأكثر عدالة اجتماعياً، وأكثر - وهذا هو المهم هنا - كفاءة اقتصادية. ولا يحكم اتخاذ قرار المشاركة إلا معدل الربح، فكلما ارتفع هذا المعدل، كانت فرصة المشروع في الحصول على التمويل، أو المشاركة في التمويل، كبيرة والعكس تماماً صحيح. وعليه، لا يعد "معدل الربح" أكثر كفاءة في تخصيص الموارد فقط، بل أيضاً أكثر قدرة على الحد من الاتجاهات الاحتكارية.

وعلى أساس هذا المعيار، يستطيع النظام الاقتصادي الإسلامي، عملياً أن يحقق العدالة بين المدخر (رب المال) والمستثمر (المنظم). إذ لا يحصل أي منهما على عائد ثابت ومضمون مسبقاً. وإنما يشارك في المخاطرة، ويتحمل النتيجة ربحاً كانت أم خسارة، بحسب الاتفاق الذي يتحدد بينهما وفقاً لقوى سوق رأس المال. وعلى أساس هذه الصيغ والأدوات المستحدثة نتيجة إحلال التمويل بالمشاركة محل المداينة بفائدة، يلعب الجانب المؤسسي في مصرف مركزي ومصارف استثمارية وأعمال وشركات استثمار وتمويل وشركات تكافل وتأمين إسلامي وسوق أوراق مالية إسلامية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن ثم، لا مجال إلى اللجوء إلى الاقتراض بفائدة داخلياً أو خارجياً، وإذا ما دعت الحاجة إلى التمويل الخارجي، وقد تنشأ فعلاً، فليكن ذلك على أساس منهج المشاركة مع الدول العربية والإسلامية "ذات الفائض" أولاً، ثم بعد ذلك مع دول ومؤسسات العالم وفقاً للضوابط الشرعية أولاً، وإعمالاً لنظرية الضرورة ثانياً.

إن توافر صيغ وأدوات استثمارية متنوعة قائمة على المشاركة في نتائج الأعمال، وإطار تنظيمي ومؤسسي متكامل من المصرفية الإسلامية وسياسات نقدية ومالية وتجارية وإئتمانية رشيدة، واستقرار في المعاملات بعيداً عن التقلبات الطائشة

مال، فكتب إليه، أن انظر كل من أدان في غير سفه ولا صرف فاقض عنه، فكتب إليه أني قد قضيت عنهم وبقي في بيت المال مال، فكتب إليه أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه، فكتب إليه: إني قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت المال مال، فكتب إليه: أن انظر كل من كاتب عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوي به علي عمل أرضه فإننا لا نريد لهم لعام ولا عامين. وفي مثال ثالث، قال بن سعيد: بعثني عمر بن عبد العزيز علي صدقات أفريقية فاقضيتها وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيراً ولم نجد من يأخذها منا فقد أغني عمر بن عبد العزيز الناس فاشترت بها رقاباً فأعتقهم.

لسعر الفائدة بخاصة والأسعار بعامة، وفي إطار من القيم والأخلاقيات الإسلامية، كل ذلك يتواجد في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي بتلك الشروط الضرورية اللازمة لقيام عملية تنمية شاملة ومستدامة. ومن هذه المنطلقات وعلى أساسها، نشأت المصرفية الإسلامية كتطبيقات عملية للفكر المالي الإسلامي.

ويمكن القول أن الأزمة الحقيقية التي تولدت عنها كل الأزمات المحلية والعالمية الأخرى إنما هي أزمة ابتعاد عن أخلاقيات العمل، وعزوف عن إتباع تعاليم الله الخالق وتوجيهاته للبشر، وهي أزمة غطرسة الرأسمالية العالمية والنظام المالي الغربي، ومن ثم لا بد من الرجوع إلى التوجيهات الإلهية في وضع وتنفيذ آليات العمل المصرفي الإسلامي والاستعانة بالتجارب التاريخية في تفعيل النظام المالي الإسلامي، التي أثبتت نجاحها في ذلك الصدد من قبل.

كما أن الاقتراض المبالغ فيه بدرجة كبيرة، ولكميات كبيرة من الأموال لمجرد امتلاك عقار حتى إن فاق تلك القدرات المالية الفعلية للمقترض يعتبر أحد أشكال التبذير والاستهلاك الترفي الذي حرمه الإسلام⁽¹⁾.

إن هناك العديد من الآراء الموضوعية والمقترحات غير المتحيزة من بعض الكتاب الغربيين بدأت تنادي بضرورة التخلي عن (أو على الأقل تعديل) النظام المالي الرأسمالي، واستبداله بنظام آخر (طريق ثالث) هو في نظرهم النظام المالي الإسلامي. حيث يرون ضرورة إلغاء أسعار الفائدة، وتفعيل دور الهيئات الخيرية والمؤسسات الوقفية والمؤسسات المالية ذات الأبعاد الاجتماعية لاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تشهد مظاهر فقر منتشر ومتنامي مصحوبة بحالات بطالة حادة⁽²⁾.

إن من ضمن الحلول المطروحة عربياً هو حتمية الدخول في تكتلات اقتصادية ثنائية أو جماعية مع الدول العربية أو الإسلامية أو الأفريقية وذلك لتحسين فرص إتاحة الموارد الطبيعية المتنوعة، وفرص الاستثمار، وفرص المبادلات.. الخ. مع ضرورة إنشاء عملة عربية أو إسلامية موحدة وإزالة الحواجز البيروقراطية بين تلك الدول، مع التطبيق الفعال لحرية الحركة والتوظيف والمعاملات حيث يساعد ذلك على استعادة تنشيط الاستثمارات والمبادلات بين الدول العربية وبعضها البعض. ولا بد من توجيه مزيد من الاهتمام بمضامين وتوجيهات الاقتصاد الإسلامي. فهو يجيز نظام السوق ولكن يضبطه بأحكام تضمن حسن توجيهه وضبط سلوكيات العاملين تحت مظلته مثل ضرورة التعامل في الطيبات وتحريم الغش، وتحريم بيع النجس والاحتكار (شحاتة، 2000: 13)؛ (بركات، 2009: 41)⁽³⁾. حيث أن الهدف هو تحقق الضرر، والضرر متحقق أصلاً في احتكار السلع. هذا، ولهذا منع الإسلام احتكار الخدمات كما منع احتكار السلع، وذلك كخدمات الأطباء أو المحامين أو احتكار خدمات عناصر الإنتاج من قبل هذه العناصر (ابن القيم، 1991).

(1) وذلك كما يتأكد من قوله تعالى: (إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا) (الإسراء: 27).

(2) وي طرح البعض هنا (إيناس توفيق، 2008، بنك الفقراء في مواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، عدد ديسمبر-نوى الحجة، ص 88) بنك جرامين في بنجلاديش. لقد بدأت فكرة بنك جرامين أو بنك الفقراء في عام 1967 في بنجلاديش حين قام "محمد يونس" (رائد فكرة بنك الفقراء) بإقراض 27 دولار من ماله الخاص لعدد اثنين وأربعين امرأة تعيش في قرية صغيرة حيث استثمرن ذلك المبلغ في تصنيع كراسي بامبو صغيرة وقمن ببيعها، وترتب على ذلك تدعيم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل تطبيق نموذج مصغر للنظام المصرفي الإسلامي في دولة تعتبر نموذج مصغر للعديد من الدول النامية والتي من بينها الكثير من الدول العربية.

(3) كما أن الاقتصاد الإسلامي يجيز الحرية الاقتصادية لكن بضوابط تقي الفرد والمجتمع من الانفلات والانغماس في حب الذات الذي يضر بالآخرين ويمكن أن يهلكه ذاته كما حدث وما زال يحدث في الأزمات الاقتصادية المختلفة. ويفضل الاقتصاد الإسلامي نظام (المشاركة) الذي يتشابه كثيراً مع المشاركة الشعبية التي تهتم المنظمات العالمية والسلطات المحلية بتطبيقها في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي. ومن أساليب المشاركة في الإسلام التي يمكن البدء بتطبيقها كبديل للقروض بفوائد، نظام المضاربة والمراجحة، والمشاركة المتناقصة التي تنتهي بالتأميك والمشاركة الدائمة والتأجير التمويلي ونظام القرض الحسن.

هذا، ومن ناحية أخرى يجب على المستهلك في ظل الاقتصاد الإسلامي أن يقاوم الاحتكار بقدر الإمكان وذلك بالامتناع عن الشراء من المحتكر أو الشراء منه بأقل قدر ممكن مع البحث عن بدائل للسلع المحتكرة⁽¹⁾. وبذلك ينخفض الطلب على السلعة المحتكرة مما يضطر المحتكر إلى خفض أسعاره كي يبيع كمية أكبر حتى يصل إلى الحد الذي يتساوى فيه الإيراد الحدي مع النفقة الحدية.

إن مشاكل العالم العربي في جملتها ناتجة عن الوضع غير الطبيعي الذي صار إليه هذا العالم، لقد خلق الله هذا العالم منطقة متكاملة يكمل بعضها بعضاً، ثم ظهرت المشاكل المتعددة في هذا العالم والتي ما كانت لتظهر لو أن هذا العالم يعيش في الوضع الطبيعي لمنطقة متصلة تسكنها مجموعات من البشر تتفق في كل شيء، الدين والتراث والآمال والآلام والأعداء والأصدقاء.

إن مشكلة التمويل هي إحدى المشاكل الرئيسية التي نشأت عن هذه التجزئة التي أصابت العالم العربي، فمنعت انسياب عوامل الإنتاج بين أجزائه، فكان أن توفرت رؤوس الأموال النقدية في بعض الأجزاء ونقصت في أجزاء أخرى. وزاد من استحكام المشكلة أن البلاد التي ينقصها رأس المال تبنى خططها الإنمائية على أساس منه، فتجعله العامل المحدد للجهود مهمة عناصر أخرى كان يمكنها أن تجعل منها محورا للتنمية بها. لقد أصبح العالم العربي يضم منطقتين فيما يتعلق بمقدار رأس المال المتوفر وقدرة المنطقة أو الإقليم الصغير على امتصاص رؤوس الأموال، هاتان المنطقتان هما. منطقة تتوفر بها رؤوس الأموال بأكثر من قدرتها على امتصاصه واستيعابه، ومنطقة أخرى يقل المتوفر بها من رؤوس الأموال عن طاقتها الامتصاصية وحاجتها الفعلية إليه، وفي نفس الوقت تزيد فيها الطاقات البشرية ويتوافر لديها بكثرة عنصر العمل بنوعية الماهر وغير الماهر.

فإذا نظرنا إلى فريضة الزكاة في ظروفنا القائمة، نرى الحل الذي يمكن أن توفره على مستوى العالم العربي من ناحية، وعلى مستوى كل إقليم منه على حدة من ناحية أخرى، فعلى المستوى العربي، يحقق في مجموعة منه فائضاً يأتي من البترول الذي تعرفه الشريعة الإسلامية بأنه نوع من أنواع "الركاز" وتقرض عليه زكاة بنسبة 20% من إجمالي الناتج لا من صافيه. كما تقرض أيضاً إنفاق هذه النسبة على من يحتاجها من العرب والمسلمين الأقرب فالأقرب، فلا تنقل من جوار قريب إلى غيره إلا إذا لم يكن في حاجة إليها. ويبلغ هذا الوعاء بأسعار أغسطس 2004 ما بين 200-250 مليار دولار، مقدار الزكاة عليه ما بين 40-50 مليار دولار. ومن ثم تتأكد لنا قدرة الزكاة - لو رجع المسلمون إلى دينهم وطبقوه - على سد احتياجات العالم الإسلامي أجمع لا العالم العربي فقط.

إن مشروع مارشال الذي أطلق الشرارة في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لألمانيا وأوروبا مجتمعة لم يتكلف سوى 18 بليون دولار، في حين توفر الزكاة ما بين 40-50 بليون من الدولارات عن إنتاج عام واحد، ناهيك عن الزكاة المستحقة اليوم على الأرصدة المجتمعة للبلاد العربية والعالمية في العالم الخارجي والتي تقدر بما يقرب من تريليون دولار، الزكاة عليها تصل إلى 25 بليون دولار. وإذا أضيف إلى زكاة المتدفق سنوياً من أموال البترول وصلت إجمالاً إلى 75 بليون دولار، فأى تنمية للعالم العربي تلك التي لا يكفيها 75 بليون دولار سنوياً، مع ما يضاف إليه من شتى المصادر الأخرى.

(1) وللحديث الذي رواه الطبراني عن أبي الحسن ثمران بن صخر قال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام".

إن ما ذكر هو بعض موارد الزكاة على مستوى بعض بلاد العالم العربي، فإذا تضافرت الزكاة على مستوى كل إقليم ثم عززنا مواردها بالزكاة القادمة إليها من الأقطار الغنية يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم العربي ككل.

إن المخجل حقا أن نري تطلع كتاب غربيين، يدركون حقيقة الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم بسبب الربا والميسر، ويميلون إلى رفع شعار المصارف الإسلامية، متطلعين إلى إيجابيات نجاحه في التحول من الإقراض إلى الشراكة ومن القمار إلى المخاطرة، حيث عز عليهم التغيير في بلادهم لسطوة أصحاب المصالح.

يقول أحدهم واصفا أسلوب الشراكة: أنه يمد المستثمرين برأس المال المشارك في صورة رأس مال مخاطر، حيث يكون نصيب المستثمرين عوائد إنجازهم. كما أنه يقدم رأس المال في شكل مدفوع كمساهمة في مشروع غالبية تمويله من حملة الأسهم وهذا الأسلوب مثالي في ملائمة لأحوال التقدم والتخلف. فبالنسبة لمواجهة الحاجة إلى رأس المال في الدول النامية ترتفع على وجه الخصوص مخاطر الأعمال. وبالنسبة للدول النامية يلائمها في تنمية المشاريع الجديدة وتطويرها، حيث يتضمن أيضا مخاطر عالية، ويتطلب قدرا كبيرا من رأس المال المخاطر. وهناك كاتب آخر يقول: أن كل الدول سواء في الشمال أو الجنوب تحتاج إلى مزيد من رأس المال المخاطر، ولهذا فإن إمكانية التعاون العملي والسريع توجد في المشاريع والمصارف الإسلامية على نطاق العالم كله. ومن هنا تنمو عملية الوساطة على أكمل وجه" (Traute, 1993: 190-191).

الخاتمة (ملخص ونتائج وتوصيات البحث):

4-1- ملخص البحث:

تم عرض الموضوع من خلال ثلاثة مباحث بخلاف المقدمة التي غطت أبعاد الموضوع والخاتمة التي تناولت الملخص والنتائج والتوصيات:

جاء المبحث الأول ليلقي الضوء بشيء من الاختصار على الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في الولايات المتحدة، ثم ما لبثت أن انتقلت بسبب قوة العولمة الاقتصادية إلى باقي دول أوروبا، ومنها إلى القارة الآسيوية ومنطقة الشرق الأوسط والتي تشمل الدول العربية حيث تم تغطية مفهوم - أبعاد - آثار، نتائج تلك الأزمة، ومسبباتها والنظريات الاقتصادية المصرية لتلك الأزمة، وموقف الفكر الاقتصادي والقديم والجديد من الأزمات الاقتصادية عامة والمالية بصفة خاصة.

في حين تناول المبحث الثاني النظام المالي الإسلامي والسياسة المالية والنقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي بأبعادها المختلفة، وذلك من حيث مفهوم النظام، ومقارنته بالأنظمة الاقتصادية والمالية الأخرى الوضعية والتي من أهمها النظام الرأسمالي، فضلاً عن عرض لمزايا ذلك النظام، والفكر الاقتصادي الذي يغذي ذلك النظام، والتصنيفات القديمة والمعاصرة للنظام المالي الإسلامي مع عرض لأهم تلك التطبيقات المتمثلة في الصيرفة الإسلامية وبعضها عملياً من خلال منظومة البنوك الإسلامية الكاملة في الدول الإسلامية عموماً والدول العربية خصوصاً.

في حين يغطي المبحث الثالث، وهو لب الموضوع دور المؤسسات المالية الإسلامية في حماية الاقتصاد العربي والإسلامي من آثار الأزمات الاقتصادية والتي من بينها الأزمة المالية الأخيرة (2008-2013)، حيث وضعنا في هذا المبحث بأهمية والأسس التي تقوم عليها المؤسسات المالية الإسلامية، وكيفية مواجهتها للأزمات المالية خصوصاً والاقتصادية عمومًا من خلال استبدال نظام المدينة بنظام المشاركة، أو بمعنى آخر إحلال الصيرفة الإسلامية محل الصيرفة الرأسمالية القائمة على الفائدة المحرمة شرعًا.

4-2- النتائج:

هناك مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها عبر سرد هذا الموضوع، من خلال مباحثه الثالثة إن من أهم هذه النتائج نذكر ما يلي:

- 1- تعتبر الأزمات المالية سمة من سمات النظام الرأسمالي وركن أصيل من أركانه، لها طابع التكرار والدورية لاسيما الأزمات الكبيرة التي تحدث تقريباً كل ربع قرن من الزمن (أزمة الثلاثينيات - أزمة الستينيات - أزمة التسعينيات، الأزمة الحالية).
- 2- عجز النظام المالي الرأسمالي، بمؤسسات المالية الدولية كالبنك والصندوق الدوليين على مواجهة تلك الأزمات ومنع حدوثها، أو حتى التقليل من آثارها الاقتصادية السلبية على الاقتصاد العالمي سواء على مستوى الدول المتقدمة أو على مستوى الدول النامية.
- 3- ضعف هيكل الاقتصاد العربي، وعدم تنوعه، مما يجعله أكثر عرضة للتقلبات العالمية، خاصة بالنسبة للدول البترولية التي يقوم اقتصادها بصفة رئيسية على النفط والغاز الطبيعي.
- 4- تأثر قطاعات الاقتصاد العربي، لاسيما قطاع التجارة الخارجية وبعض القطاعات الخدمية (السياحة - النقل - أزمات العمالة) بالأزمة المالية العالمية مما أحدث إرباكاً اقتصادياً لاقتصاديات الكثير من الدول العربية، وترتب عليه خسائر صافية انعكست على البعد الاجتماعي ورفاهية المواطنين في معظم الدول العربية.
- 5- يستطيع النظام المالي الإسلامي، بما يمتلكه من مقومات نجاح ذاتية، ودعائم ربانية حماية الاقتصاد العربي والإسلامي بل والاقتصاد العالمي من ويلات النظام الرأسمالي القائم على الفائدة الربوية.
- 6- لقد أثبتت التصنيفات - سواء القديمة أو الحديثة - للنظام الاقتصادي الإسلامي عمومًا، والنظام المالي الإسلامي، قدرته على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الأمن الاقتصادي الاجتماعي بما يمتلكه من مؤسسات كثيرة البنوك الإسلامية، شركات التأمين التعاوني - مؤسسة الزكاة... وأدوات متنوعة (الزكاة، الوقف، عشور التجارة.. الخ).

4-3 - التوصيات:

- 1- في إطار العولمة الاقتصادية عمومًا، والعولمة المالية خصوصًا، لابد من التسليم بتأثيراتها السلبية، أولاً، ثم بعد ذلك ضرورة اتخاذ القرارات الملزمة لحماية الاقتصاديات الوطنية من الآثار المتولدة عن تلك الأزمات.
- 2- ضرورة إقلال الاعتماد على النظم الاقتصادية الغربية، والمؤسسات المالية والنقدية الدولية كالبنك والصندوق الدوليين، حتى يمكن الإقلال من التبعية الاقتصادية العربية للنظم الاقتصادية الرأسمالية الغربية.

- 3- لابد من تنويع هيكل الاقتصاد العربي ودعم قطاعاته الاقتصادية داخليًا، وبالشكل الذي يسهم في تقليل آثار الصدمات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية. إن الاعتماد أكثر على التصنيع وتحويل المدخلان الموجودة في العالم العربي إلى سلع مصنعة (مثل صناعة البتر وكيمياويات، صناعة المواد الغذائية، صناعة الملابس الجاهزة.. الخ)، أمر لابد منه لدعم الاقتصاد العربي.
- 4- دعم مشاريع التكامل الاقتصادي العربي المشترك سواء على مستوى السلع أو على مستوى الخدمات، وبالشكل الذي يفعل عمليًا اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة.
- 5- ضرورة تطبيق النظام المالي الإسلامي، بما يمتلك من مقومات نجاح ذاتية ودعائم أصيلة، اعترف بها الأعداء قبل الأصدقاء، وبالشكل الذي بقي الاقتصاد العربي والإسلامي من الآثار السلبية للأنظمة الاقتصادية والمالية الوضعية (النظام الرأسمالي - النظام الاشتراكي).
- 6- أهمية التوسع في التطبيقات المختلفة لمؤسسات وأدوات النظام المالي الإسلامي، واكتشاف المزيد منها بما يماشى مع التطورات الحديثة للنظام الاقتصادي العالمي، وفي نفس الوقت لا يتعارض مع ثوابت وأساسيات النظام المالي الإسلامي (تحريم الربا، الغرر، النجش، الاحتكار،... الخ).

الملاحق

جدول رقم (1)

نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها

الدولة	قيمة الانخفاض (%)	أكبر القطاعات المتضررة من الأزمة المالية
الولايات المتحدة	36%	قطاع البنوك، والعقارات والسيارات
اليابان	46%	قطاع السيارات والصادرات
ألمانيا	41%	قطاع البنوك والسيارات، والدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودًا اقتصاديًا.
بريطانيا	34%	قطاع البنوك والعقارات - وأول دولة في العالم تواجه ركودًا اقتصاديًا بسبب الأزمة
كندا	34%	العقارات، وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموًا أثناء الأزمة
فرنسا	42%	قطاع البنوك، والسيارات
الصين	50%	النشاط الصناعي، واضطرت الدولة إلى الإعلان عنه بعد تكتّم لانخفاض الصادرات.
الهند	50%	النشاط الصناعي، رغم أنها استمرت في تحقيق معدلات نمو ولكن دون 7%
إيطاليا	49%	قطاع الطيران - وإعلان إفلاس شركة "الياتيا" للطيران
المكسيك	33%	قطاع البترول
روسيا	66%	قطاع البترول - وتدخل الدولة لإغلاق البورصات أكثر من مرة
اندونيسيا	50%	قطاع الأخشاب، وتراجع معدلات النمو من 10% إلى 6%
كوريا ج	42%	قطاع التصدير
تركيا	53%	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
السعودية	40%	قطاع البترول
ج أفريقيا	36%	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها.
أستراليا	42%	قطاع الزراعة، وأكبر انخفاض في البورصة خلال 20 عامًا
البرازيل	44%	قطاع المعادن والأخشاب والسيارات
الأرجنتين	65%	بسبب عدم تعافي اقتصادها بصفة كاملة من أزمة 2001.

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار 2009، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 75.

الجدول رقم (2)

الرقم القياسي لتخفيض أسعار الفائدة ببعض الدول خلال الفترة (من 1 سبتمبر - 4 ديسمبر 2008)

الدولة	الولايات المتحدة	دولة منطقة اليورو	اليابان	المملكة المتحدة	الصين	كوريا الجنوبية	سويسرا	السويد	نيوزيلندا	أستراليا
سعر الفائدة أول سبتمبر	2.50%	4.50%	0.50%	5%	7.47%	5.25%	2.75%	4.50%	8.25%	7.25%
سعر الفائدة في 4 ديسمبر	1%	2.50%	0.30%	2%	5.58%	4%	1%	2%	5%	4.25%
الرقم القياسي لنسبة التخفيض	60.00%	44.44%	40.00%	60.00%	25.30%	23.80%	63.63%	55.56%	39.39%	41.38%

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق.

جدول رقم (3)

معدلات النمو في البلدان العربية وإجمالي العالم والدول النامية والمتقدمة والصين (%)

الدولة	1996-1987	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مصر	2.8	5.9	7.5	6.1	5.4	3.5	3.2	3.1	4.1	4.8	5
الجزائر	0.8	1.1	5.1	3.2	2.1	2.6	4.7	6.9	5.2	4.8	5.3
الأردن	3	3.3	3	3.4	4.3	5.3	5.7	4.1	7.7	5	2.5
الكويت	1.8	2.5	3.7	1.8-	1.9	0.7	0.5-	9.7	7.2	3.2	3.2
لبنان	2.5-	4	2.3	1.2-	1.2	4.2	2.9	5	6	-	3
موريتانيا	3.1	2.8	3.9	7.8	6.7	3.6	2.3	6.4	6.9	5.4	6.9
المغرب	3	2.2-	7.7	0.1-	1	6.3	3.2	5.5	4.2	1	5.9
عمان	4.4	6.2	2.7	0.2-	5.5	7.5	2.3	1.9	4.5	3.8	6.2
السعودية	3	2.5	2.8	0.7-	4.9	0.5	0.1	7.7	5.2	6	4.7
السودان	2.2	10.8	10.1	5	9.2	6.5	6.3	4.6	6.9	8	13.6
سورية	5.8	5	6.8	3.6-	0.6	3.8	4.2	2.6	3.4	3.5	4
تونس	4.3	5.4	4.8	6.1	4.7	4.9	1.7	5.6	5.8	5	5.9
اليمن	-	6.4	5.3	3.5	4.4	4.6	3.9	3.1	2.5	3.7	2
جزر القمر	0.8	4.2	1.2	1.9	2.4	2.3	2.3	2.1	1.9	2.8	3.3
البحرين	4.5	3.1	4.8	4.2	5.3	4.6	5.2	7.2	5.4	7.1	5.2
جيبوتي	1.5-	0.7-	0.1	2.2	0.4	2	2.6	3.2	3	3.2	3.8
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	0.3-	4.3	0.4-	0.3	1.1	4.5	3.3	9.1	4.4	4.3	4.4
قطر	1.4	3.1	11.7	4.5	9.1	4.5	7.3	8.6	9.3	5.5	7.1
الإمارات	6.3	6.7	4.3	3.9	5	8	4.1	11.3	8.5	5.6	4.2

دور النظام والمؤسسات المالية الإسلامية...

الدولة	1996-1987	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العالم	3.3	4.2	2.8	3.7	4.7	2.4	3	4	5.1	4.3	4.3
دول متقدمة	3	2.5	2.6	3.5	3.9	1.2	1.5	1.9	3.3	2.5	2.7
دول نامية	3.8	5.2	3	4	5.8	4.1	4.8	6.5	7.3	6.4	6.1
الصين	10	8.8	7.8	7.1	8	7.5	8.3	9.5	9.5	9	8.2

Source: IMF, 2005, World Economic Outlook, September, P. 205, 212, 214

جدول رقم (4)

الميزان التجاري في الدول العربية

الدولة	1996-1987	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005 تقديرات	2006 توقعات
مصر	15.5	6.2	4.7	3.7	2.8	2.4	2.4	3.2	8.1	8.8	8
الجزائر	18.2	5.7	5	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	3.5	4.3
جزر القمر	3.1	1.5	1.2	1.1	4.6	5.6	3.5	3.8	4.5	3	3
جيبوتي	5.1	2.5	2.2	2	2.4	1.8	0.6	2	3.1	3	2.2
موريتانيا	6.9	4.5	8	4.1	3.3	4.7	3.9	5.5	10.4	13.5	7.2
المغرب	4.8	1	2.7	0.7	1.9	0.6	2.8	1.2	1.5	2	2
السودان	84.8	46.7	17.1	16	8	4.9	8.3	7.7	8.4	7.5	7
تونس	6.2	3.7	3.1	2.7	3	1.9	2.8	2.8	3.6	2.9	2.5
البحرين	0.6	4.6	0.4	1.3	3.6	1.25	0.5	1.6	4.9	3.7	1.6
الأردن	5.4	3	3.1	0.6	0.7	1.8	1.8	1.6	3.4	3.7	8.4
الكويت	3.1	0.8	0.6	3.1	1.6	1.4	0.8	1	1.8	1.8	1.8
لبنان	72.8	7.7	4.5	0.2	0.4	0.4	1.8	1.3	3	2	2
ليبيا	7.2	3.6	3.7	2.6	2.9	8.8	9.9	2.1	1	1.8	2.5
عمان	2.1	0.4	0.4	0.5	1.2	0.8	0.2	0.2	0.8	1.9	1.1
قطر	3.5	1.1	2.9	2.2	1.7	1.4	1	2.3	6.8	3	2.7
السعودية	1.1	0.4	0.2	1.3	0.6	0.8	0.2	0.6	0.3	1	1
سوريا	18.1	1.9	1	3.7	3.9	3	0.6	5	4.6	10	5
الإمارات	4.2	2.9	2	2.1	1.4	2.8	2.9	3.1	4.6	6	4.5
اليمن	38.1	4.6	11.5	8	10.9	11.9	12.2	10.8	12.5	10.3	11.4
دول نامية	56.6	11.6	11.2	10.4	7.3	6.7	5.9	6	5.8	5.9	5.7
دول متقدمة	3.5	2	1.5	1.4	2.2	2.1	1.5	1.8	2	2.2	2

Source: IMF, 2005, World Economic Outlook, September, 11.2P. 216, 220, 222

جدول رقم (5)

التضخم في الدول العربية

الدولة	الصادرات بالمليار دولار				الواردات العربية بالمليار دولار				الميزان التجاري بالمليار دولار			
	2001	2002	2003	2004	2001	2002	2003	2004	2001	2002	2003	2004
مصر	6	6.7	8	11.7	18	17	18.1	23.7	12	10.3	10.1	12
الجزائر	22	21.3	27.4	35.1	10.4	12.3	14	18.8	11.6+	9+	13.4+	16.3+
جيبوتي	0.2	0.2	0.2	0.3	0.6	0.6	0.7	0.9	0.4	0.4	0.5	0.6
موريتانيا	0.6	0.6	0.6	0.9	0.6	0.7	0.8	0.9	-	0.1	0.2	-
المغرب	8.3	8.9	10.1	11.8	10.5	11.7	13.6	17.2	2.2	2.8	3.5	5.4
الصومال	0.1	0.1	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.5	0.2	0.2	0.1	0.2
السودان	1.9	2.1	3.1	4.2	1.7	2	2.8	4.4	0.2+	0.1+	0.4	0.2
تونس	6.8	7.2	8.5	10.2	9.1	9.1	10.3	12.2	2.3	1.9	1.8	2
البحرين	3.2	2.9	3.3	4.4	3.9	4.2	5.1	6.2	0.7	1.3	1.8	1.8
العراق	12.2	10.1	9	17.7	5.1	5.5	4.1	9.3	7.1+	4.6+	4.9+	8.4
الأردن	2.2	2.6	3	4.2	4.8	5.5	6.7	9.6	2.6	2.9	3.7	5.4
الكويت	17.8	17.1	20.6	28	6.9	7.9	10.2	11.7	10.9+	2+	10.4+	16.3+
لبنان	1	1.1	1.3	2.1	5.7	5.6	6.8	8.2	4.7	4.5	5.5	6.1
ليبيا	12.5	10.9	15.1	21.2	4	5	5.5	7.4	8.5+	5.9+	9.6+	13.8+
عمان	10.5	9.8	11.4	13.2	5.3	5.3	5.7	7	5.2+	5+	5.7+	6.2+
قطر	12.4	11.6	14.7	19.1	3.6	3.9	5.3	7.8	8.8+	7.7+	9.4+	11.3+
السعودية	75.4	72.6	94.8	123.6	33.4	35.9	38.7	44.1	42+	36.7+	6.1+	9.5+
سورية	6.6	7	6.3	9.8	4.8	5.4	6.4	12.2	8+	1.6+	0.1	2.4
الإمارات	37.3	36	46.5	62.8	3.75	44.4	54.8	68.5	0.2	8.4	8.3	5.7
اليمن	3.7	3	4.1	4.6	2.8	3.8	3.9	5.3	0.9+	0.8	0.2	0.7
الوطن العربي	240.7	231.8	288.2	385.2	169.1	186.2	213.9	276.1	70.9+	45.6+	74.3+	109.1+
العالم	6392	6640	7758	9470	6140	6428	7499	9099	-	-	-	-
نسبة العرب من العالم	3.8	3.5	3.7	4.1	2.8	2.9	3.0	-	-	-	-	-

Source: IMF, 2005, Direction of Trade Statistics Yearbook, p. 2-4

جدول رقم (6)

معدلات الادخار وتكوين رأس المال في العالم العربي

الدولة	الادخار (%)				تكوين رأس المال (%)			
	1990	2002	2003	2004	1990	2002	2003	2004
الجزائر	27	40	45	-	29	31	30	29
مصر	16	10	15	-	29	17	17	17
الأردن	1	3	3-	-	32	23	23	21
الكويت	4	18	18	-	18	9	9	9
لبنان	64-	9-	9-	-	18	18	17	21
ليبيا	27	26	26	-	19	14	14	14
موريتانيا	5	2	3	-	20	31	45	17
المغرب	19	18	20	-	25	23	24	24
عمان	35	34	34	-	13	13	31	16
السعودية	24	37	42	-	15	20	19	19
السودان	00	21	25	-	-	20	21	20
سورية	17	30	31	-	17	22	24	23
تونس	25	21	21	-	32	25	25	25
الإمارات	45	-	-	-	20	-	-	-
الضفة وغزة	-	31-	37-	-	-	4	3	3
اليمن	9	16	12	-	15	17	17	17
العالم	23	20	21	-	23	20	21	21
الصين	38	43	47	-	35	40	44	45
إيران	27	37	43	-	29	35	41	36
تركيا	20	16	20	-	24	16	23	26
الدول منخفضة الدخل	18	19	20	-	21	20	23	22
متوسط منخفض	28	28	30	-	28	25	28	31
متوسط مرتفع	24	25	24	-	21	19	19	21
شرق آسيا والباسيفيكي	35	37	41	-	34	32	38	39
مرتفعة الدخل	19	19	18	-	23	19	20	20

Source: World Bank, 2006 World Development Report, table 3, p. 296, 297. World Bank, 2005, World Development Indicators, p. 230, 232

جدول رقم (7)

عدد المراكز التي حصلت عليها بنوك الدولة العربية (69 بنك)

في قائمة أكبر 1000 بنك عالمي وفقاً لمعيار رأس المال الأساسي لعام 2005

الدولة	عدد البنوك	إجمالي الأصول	
		أفضل بنك على مستوى الدولة	الترتيب على المستوى العالمي
الإمارات	15	بنك الإمارات الدولي	230
السعودية	10	البنك الأهلي التجاري	109
البحرين	8	بنك الخليج الدولي	280
الكويت	7	بنك الكويت الوطني	231
مصر	6	البنك الأهلي المصري	377
لبنان	6	بنك عودة	425
قطر	5	بنك قطر الوطني	304
المغرب	4	بنك الوفاء التجاري	355
عمان	3	بنك مسقط	635
تونس	2	سوستيه تونسيان دي بنك	805
الأردن	2	البنك العربي	202
ليبيا	1	البنك الليبي العربي الأجنبي	951

Source: The Banker, July, 2006.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. (1404هـ). *سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز*، تحقيق/ نعيم زرزور. مكة المكرمة: نشر عباس أحمد الباز.
- ابن القيم الجوزية. (1991). *الطرق الحكمية في السياسة الشرعية*، بيروت: دار الفكر اللبناني.
- ابن قدامه، أبو محمد بن عبد الله بن احمد. *المغني*. مكتبة ابن تيمية.
- أبو علي، محمد سلطان. (1981). *المشكلات الاقتصادية المعاصرة وحلها الإسلامي*. جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي.
- أحمد، أوصاف. (1993). *أدوات السيطرة على أعمال المصارف الإسلامية والرقابة عليها من قبل البنوك المركزية*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- إدريس، رستم محمد. (2000). *تجربة البنوك المركزية في رقابة المصارف الإسلامية: تجربة ماليزيا*، ورقة مقدمة في: *ندوة التمويل الإسلامي*، الإسكندرية: نوفمبر.
- أرنولد، نبيل. (1992). *تحليل الأزمة الاقتصادية للأمس واليوم*، ترجمة/ عبد الأمير شمس الدين. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- إقبال، زبير؛ وميرا خور عباس. (1987). *المصارف الإسلامية، ورقة عرضية رقم 49*. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية. (1997). *دليل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية*. جدة: الاتحاد.
- الأشوح، زينب؛ وصلاح مهني. (د. ت). *الأزمة المالية الاقتصادية العالمية*. القاهرة: كلية الهندسة، جامعة بنها.
- الأمين، حسن عبد الله. (1983ب). *الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الإسلام*. جدة: دار الشروق.
- الأمين، حسن. (1983أ). "الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المراجعة"، *مجلة المسلم المعاصر*، عدد 35.
- الببلاوي، حازم. (د. ت). "نظام النقد الدولي وخلاف بين الفقهاء والأغنياء"، *مجلة العربي*، عدد 240.
- الببلاوي، حازم؛ ومحمد عبد الحليم عمر. (2008). *الأزمة المالية العالمية: المشكلة والحل*. القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
- التكنية، الطيب محمد حامد. (1403هـ). *الخدمات المصرفية في ظل الشريعة الإسلامية*، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الجارحي، معبد علي. (1997). *المصارف الإسلامية وأسواق المال، والتحديات الراهنة والمستقبلية* (نسخة مصورة غير مطبوعة).
- الجارحي، معبد علي. (1981). *نحو نظام نقدي ومالي إسلامي الهيكل والتطبيق*. القاهرة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، (مطبوعة رقم 5).
- الجارحي، معبد علي. (1983). "الهيكل النقدي والمالي لاقتصاد غير ربوي، المؤسسات الآلية والسياسة" في: أحمد ضياء الدين، وآخرين (محررون) *النقد والأعمال المصرفية في الإسلام*. (إسلام آباد IPS وجامعة الملك عبد العزيز (جدة).
- الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع. (2008). *ندوة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري*، المنعقدة 2008/11/9.

- الخضراوي، فتحي خليل. (1988). *نظرية الكارثة وإنهيار الائتين الأسود*، مجلد العلوم الاجتماعية، مجلد 16، عدد 3.
- الربيعية، سعود محمد. (1991). *تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي: الجزء الأول والثاني*. الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، جمعية إحياء التراث الإسلامي.
- الرحمن خان، منصور. (2000). "تجربة البنوك المركزية في رقابة المصارف الإسلامية: تجربة باكستان" ورقة مقدمة في: *ندوة الإسكندرية- مصر عن صناعة التمويل الإسلامي*، نوفمبر.
- الزهار، محمد حامد. (1985). "السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي وسائلها ومدي فاعليتها"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة جامعة المنصورة، مجلد 9، عدد 1.
- الزهار، محمد حامد. (1988). "الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة جامعة المنصورة، مجلد 12، عدد 4.
- السادة، أنور خليفة. (2000). "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، ورقة مقدمة في: *مؤتمر عن رقابة المصارف الإسلامية*، البحرين AAOIFI، فبراير.
- الساهي، شوقي عبده. (1984). *المال وطرق استثماره في الإسلام*. مكتبة السلام العالمية.
- السيد، عاطف. (1976). "فكرة العدالة الضريبية في الزكاة في الإسلام"، *المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي*، مكة المكرمة، 21-26 فبراير.
- السيسي، صلاح الدين حسن. (د. ت). *قضايا اقتصادية معاصرة الأسواق المالية الأزمات المالية العالمية: الأزمات - التداعيات - سبل المواجهة*، (د. م)، (د. ن).
- الشحات، أحمد يوسف. (2005). *الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة دول جنوب شرق آسيا*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الشراقوي، عبد الحكيم مصطفى. (2002). *عدوى الأزمات المالية: العولمة المالية وإمكانات التحكم*. طنطا، مصر: مطبعة التركي.
- الضيرير، الصديق. (1982). "أشكال وأساليب الاستثمار في البنوك الإسلامية"، بحث مقدمة في: *ندوة التمويل بالمشاركة*، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- العسال، أحمد؛ وفتحي عبد الكريم. (1977). *النظام الاقتصادي في الإسلام*. القاهرة: مكتبة وهبة.
- العناني، حسن. (د. ت). *علة تحريم الربا وصلتها بوظيفة النقود*. القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- العوضي، رفعت. (1999). "التكتلات الاقتصادية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية"، *المؤتمر الدولي حول: اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة*، القاهرة: مركز صالح كامل بجامعة الأزهر بالاشتراك مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، 3-5 مايو.
- العوضي، رفعت. (2002). *الطريق الثالث*. القاهرة: كلية التجارة، جامعة الأزهر.
- العيسوي، إبراهيم. (2009). *التنمية في مصر: الواقع المتغير والبديل الأفضل*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- القصاص، جلال. (2010). *الأزمات الاقتصادية العالمية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- المصري، رفيق يونس. (1995). *المصارف الإسلامية: دراسة شرعية لعدد منها*، جدة: سلسلة أبحاث مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز.

- المناعي، جاسم. (2010). *الأزمة المالية العالمية (2010-5-5) وقفة مراجعة*، الأسواق العربية - نت Alaswaq Net.
- النجار، إبراهيم عبد العزيز. (2009). *الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الوالي، ممدوح. (2008). "الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد المصري"، *ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية*. القاهرة: مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر. أكتوبر.
- بابكر، عثمان أحمد. (1999). *الوظيفة الرقابية للبنك المركزي على المصارف الإسلامية: حالات مختارة*. جدة: المعهد، (صورة لم تنشر).
- بابكر، عثمان أحمد. (2000). *تأمين الودائع في المصارف الإسلامية*. جدة: المعهد، (صورة لم تنشر).
- باقر الصدر، محمد. (1979). *اقتصادنا*. ط 11. بيروت: دار المعارف للمطبوعات.
- بركات، أبو المنذر أيمن. (2009). *السوق: آداب وأحكام*. مراجعة وتقديم مصطفى بن العدوي. المنصورة، مصر: دار أصحاب الحديث.
- بلوافي، أحمد. (2008). "كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: النموذج البريطاني"، *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي*.
- بنك نجارا ماليزيا. (2000). "الإشراف والرقابة على عمليات المصارف الإسلامية في ماليزيا"، ورقة مقدمة في: *ندوة من صناعة التمويل الإسلامي*. الإسكندرية، نوفمبر.
- بونتي، رودي. (1999). *الدروس المستفادة في النواحي الرقابية من الأزمة الآسيوية*. بازل: بنك التسويات الدولية.
- تريزا هاينز (1990) *صناعة الفقر العالمي*، كتاب الأهالي.
- توفيق، إيناس. (2008). "بنك الفقراء في مواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية"، *الوعي الإسلامي*، عدد ذي الحجة، الكويت.
- ثابت، محمد ربيع. (2008). *السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي*. القاهرة: الحرية للنشر والتوزيع.
- جونسون، آرثر. (1981). *الاقتصاد الأمريكي مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات*. القاهرة: دار المعارف.
- حرك، أبو المجد. (1990). *مديونية العالم الإسلامي وتاريخ المعاملات الربوية في بلاد المسلمين*. القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع.
- حشاد، نبيل. (2009). *الأزمات المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والعربي*، ورشة عمل. القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
- خطاب، مختار عبد المنعم. (1990). "قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو والتوسع في النظامين الرأسمالية والإسلامي"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، مجلد 18، عدد 1، الربيع.
- زبير، محمد أحمد. (1999). *النظام المالي العالمي: خيارات السياسة لحل قضايا تتعلق الإطار الرقابي للمؤسسات المالية الإسلامية*، البنك الإسلامي للتنمية، ورقة عمل.
- زكي، رمزي. (1997). *الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- زكي، شيماء. (2010). "الأزمات المالية العالمية بين الأسباب والآثار والحلول"، في: صلاح الدين فهمي، *الأزمة الاقتصادية العالمية*.
- سيمبندج، يتموني. أم. (1989). "أطفال فقراء في بلدان غنية"، ترجمة/ عصمت العيني، *الثقافة العالمية*، عدد 47، يوليو.

- شحاتة، حسين حسين. (2008). *أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي*. الرياض: المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات.
- شحاتة، حسين حسين. (2008). *كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية*. القاهرة: مركز الشيخ صالح كامل.
- عبد الحميد، عبد المطلب. (2010). *الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية*. الأسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الخالق، جودة. (1990). "الإنتاج والإنتاجية في الوطن العربي"، *مجلة الوحدة الاقتصادية العربية*، عدد 68، السنة السادسة، مايو.
- عبد الخالق، جودة. (2009). "الأزمة الاقتصادية العالمية.. أزمة نظام لا أزمة سياسات"، *مجلة السياسة الدولية*، مجلد 44، عدد 175، القاهرة.
- عبد الرزاق، محمود. (2005). "إعادة توزيع.."، *مجلة التخطيط والتنمية*، القاهرة: معهد التخطيط القومي، ديسمبر.
- عبد السلام، رضا. (2006). *انهيار العولمة*. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- عبد العظيم، أحمد جمال. (2008). *الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا: دراسة حالة لدولة ماليزيا*، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية.
- عبد الفضيل، محمود. (1989). "الاقتصاد الخفي والرأسمالية المتوحشة في مصر"، *الأهرام الاقتصادي*، عدد 1061، 15 مارس.
- عبد الكريم، رفعت أحمد. (1995). "أثر معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال على الإستراتيجية المالية للمصارف الإسلامية"، ورقة بحث قدمت في: *الاجتماع السنوي لخبراء المصارف الإسلامية*، جاكرتا.
- عبد الله، إسماعيل صبري. (2007). *الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية*، مكتبة الأسرة.
- عبيد الله، محمد. (1998). "قواعد كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية"، *دراسات اقتصادية إسلامية*، مجلد 5، أعداد 1، 2.
- عطية، جمال الدين. (1987). *المصارف الإسلامية بين الحرية والتنظيم: التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق*. كتاب الأمة، منشورات رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر.
- عمر، محمد عبد الحليم. (2008). "قراءة إسلامية في الأزمات المالية العالمية"، *ندوة الأزمة المالية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية*، السبت 11 شوال 1429 هـ الموافق 11 أكتوبر. القاهرة: مركز صالح عبد الله كامل.
- غبريال، وهبي. (1977). *الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فرانسيس (1993) فوكوياما، *نهاية التاريخ وخاتم البشر*، ترجمة حسين احمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- فرج الله، حسن محمد أحمد. (1996). "ضمان الودائع المصرفية في المصارف إلي تعمل وفقا الشريعة الإسلامية"، *مجلة اتحاد المصارف العربية*، عدد 187، مجلد 16، يوليو.
- فهمي، حسين كامل. (1992). "نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، مجلد 4.
- قحف، منذر. (1996). "توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية"، *دراسات في الاقتصاد الإسلامي*، مجلد 4، عدد 1.
- قنطججي، سامر مظهر. (2008). *ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية والعالمية*. دمشق: دار النهضة.
- محبوب، عبد الحميد عبد اللطيف. (1989). "نظام الفائدة وآليات النمو والكفاءة في الاقتصاد الإسلامي"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، مجلد 17، عدد 2.

- مرسى، فؤاد. (1986). *التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية*. القاهرة: دار الشباب للنشر.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (2006) *تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية: الاقتصادي العربي*. القاهرة: الأهرام.
- نامق، صلاح الدين. (1967). *توزيع الثروة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي*. القاهرة: دار المعارف.
- نوفل، سمير محمد. (2006). *دور القيم الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي*. القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
- وايت، ويليام ر. (2000). *ماذا تعلمنا من الأزمات المالية الأخيرة وردود السياسات بازل*. بنك التسويات الدولية.
- ويلسون، رودني. (1987). "القروض الأجنبية والاستقلال الوطني في دول العالم الثالث"، *مجلة الباحث العربي*، عدد 11، إبريل.
- ياجر، اليلاند ب. (1998). "كيف نتجنب الأزمات المالية العالمية"، *مجلة كاتو*. مجلد 17، عدد 3.
- يس، السيد. (1999). *العولمة والطريق الثالث*. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.
- يسري، عبد الرحمن. (1999). *الاقتصاد الإسلامي بين منهجيه البحث وإمكانية التطبيق*، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك رقم 15. المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية.
- يونس، محمد. (2007). *بنك الفقراء: القروض المتناهية الصغرى والمعركة ضد الفقر في العالم*، ترجمة وتقديم/ عالية عبد الحميد عارف. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Al- Gazali, Abdel Hamid. (2000). "Islamic Banking: State of the Art", *NAHDA*. 2nd Issue. Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, Egypt, January.
- Carl, J. L.; J. T. B. Tomas; E. A. G. Charles; Q. Marc and T. Leslie. (2000). *Financial Sector Crisis and Restructuring: Lessons from Asia*, (Occasional Paper, 188). IMF, Jan. 21.
- Chapra, M. U. (1970). *The Economic System of Islam*. The Islamic Culture Center.
- Kaufman, Henry. (2001). *What Would Adam Smith Say Now*, National Association of Business, Economists, October.
- Lall, Sanjaya. (1995). Governments and Industrialization: The Role of Policy Interventions, UNIDO, August (ID/WG. 542/23(SPEC.)).
- Solimano, A. (2000). *Can Reforming Global Institution Help Developing Countries*, World Bank Working Papers on Globalization.
- Traute, Wohlers-Scharf. (1993). *Arab and Islamic Banks*. OECD, Paris.
- UNCTAD. (2004). World Investment Report, *United Nations Conference on Trade and Development*, New York and Geneva: United Nations.